المسار

كانون الثاني ● ٢٠٢٢ ● العدد ٣

المسار الفصلية، جريدة سياسية ● فكرية ● ثقافية ● اقتصادية ● اجتماعية
تصدر عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

...

كانون الثاني • ٢٠٢٢ • العدد ٣

في هذا العدد

لمحة عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)	٤	بسام شاغوري
من أجل التبيئة العربية ماركسيا	١١	هيئة التحرير
تقع المهمة على اليسار من أجل الحل	١٣	زيلان أكاي
الماركسية واللبرالية: هل هما غرفتان في بيت واحد	١٥	محمد سيد رصاص
بين تركة الماضي وتحديات المستقبل	١٧	سمير سالم
القوى الطبقية: الإنتقال الديمقراطي والانتفاضات العربية	٢١	جيمي أليسون ، إعداد وترجمة: رامز باكير
لماذا الإنخفاض في مستوى المعارضة السورية	٢٧	هيئة التحرير
التناقض الرئيسي في الواقع السوري المعاش	٣١	هيئة التحرير
شخصيات ماركسية: المفكر الماركسي سمير أمين	٣٢	هيئة التحرير
مرحلة اللجوء إلى بيروت (نيسان ١٩٥٩ ـ شباط ١٩٦٠)	٣٣	د.جون نسطة

القاعدة القديمة الجديدة في إطار الحفاظ على السلطة ٣٦ هيئة التحرير

أنقذوا... مرة أخرى ٣٨ مصطفى سعد

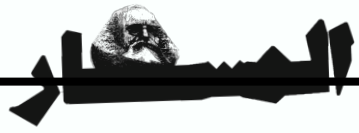

مجلس الإدارة:

هيئة تحرير جريدة المسار الصادرة عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

تحرير و إخراج:

رامز باكير

للتواصل معنى يرجى مراسلتنا على موقعنا:

WWW.SCPPB.ORG

لمحة عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠

بسام شاغوري

(النص كتبه أحد أعضاء الحزب في باريس عام (١٩٨٢)

أزمة الحزب والانشقاق

تُقَسّم عادةً أسباب أزمة الحزب وانشقاقه إلى أسباب سياسية وتنظيمية. وتتلخص الأسباب التنظيمية في ثلاث نقاط: حكم وعبادة الفرد عند خالد بكداش؛ تضخم المركزية على حساب الديمقراطية داخل الهيئات وفيما بينها ؛ وأخيراً ، الخلل العام في عمل الهيئات التنظيمية، حيث يتمثل خاصةً في غياب المؤتمرات والانتخابات، وبشكل عام غياب النظام الداخلي. لكن هذا التحليل لا يصلح كمنطلق لدراسة تاريخية، إذ أنه يعبر عن رؤية المشاركين في الأحداث من طرف (المكتب السياسي)

أطلق هذا الاسم على الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) لأنه في انشقاق ٣ نيسان ١٩٧٢، وقف خمسة من أعضاء المكتب السياسي ضد بكداش من أصل سبعة. عدا أن هذه الأسباب لاتكفي لنشوء أزمة، لأن العديد من أعضاء الحزب تعودوا على الممارسات التنظيمية في الحزب وتأقلموا معها، وكانوا يجدونها طبيعية.

لقد بدأت الأزمة مع وعي أن هذا الوضع غير طبيعي. ويمكن ردّ نشوء هذا الوعي إلى عدة عوامل، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

١ نقد الستالينية وعبادة الفرد في الحركة الشيوعية العالمية أثناء حكم خروتشوف، وانعكاسات ذلك على الحركة الشيوعية المحلية، خاصةً في الحزب الشيوعي اللبناني مع مؤتمره الثاني ١٩٦٨ وتحضيراته.

٢ ظهور جيل شاب جديد في الحزب بتأثير التطورات السياسية المحلية (المقاومة ؛ الناصرية ؛ و هزيمة حزيران ١٩٦٧...) والعالمية (فييتنام ؛ كوبا ؛ التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨...) ، هذا الجيل الذي كان يرغب في تطوير الحزب ودفعه إلى خط سياسي جديد، ودور جديد. الأمر الذي يصطدم مع سلطة بكداش المطلقة. فبكداش هو الذي كان يرسم سياسة الحزب. m كان ضرورياً إذن التخلص من سلطة بكداش وجعل المؤسسة التنظيمية تعمل وفق قواعد تنظيمية مستقلة عنه.

أما الجانب السياسي للأزمة، فإن جذوره تعود إلى الخلافات حول القضايا القومية التي أجّجتها ظاهرتان متكاملتان: أولهما عزلة الحزب بسبب مواقفه السياسية القومية عن قطاع هام من المجتمع. و نجاح وانتشار الحركات القومية والوطنية (البعث، الناصرية، المقاومة) وحركات التحرر الوطني بشكل عام. و بدفع من هاتين الظاهرتين، بدأ الجدل في الحزب حول القضايا القومية، خاصة قضية فلسطين والوحدة العربية. لقد كانت مواقف الحزب تجاه هاتين القضيتين مناقضةً لعواطف غالبية المجتمع السوري، الأمر الذي حدّ من امتداده الشعبي، وعزز صورته كحزب مرتبط بالخارج وقليل الاهتمام بالقضايا الوطنية. فقد أقرّ الحزب قرار التقسيم (تقسيم فلسطين ١٩٤٧) تماشياً مع موقف الاتحاد السوفييتي، كما اتخذ موقفاً قليل الحماس من وحدة سورية ومصر عام ١٩٥٨.

من جهة أخرى، دفع انتشار ونجاح القوى القومية ذات التوجه اليساري بالعديد من أعضاء الحزب الى التفكير في هذه الظاهرة. كان تيار بكداش قليل الثقة بهذه القوى، في حين أن عناصر أخرى (لا أتكلم بعد عن تيار...) من الحزب كانت مشدودة بعض الشيء إليها، وتتسائل عن أسباب نجاحها. تفسر هذه النقاط الموقف القومي الحماسي لتيار المكتب السياسي: الوحدة العربية، الحزب الشيوعي العربي الموحّد، القضية الفلسطينية، تشكيل منظمة

أنصار الفدائية (منظمة فدائية شكلتها الأحزاب الشيوعية العربية في المنطقة وكان مسؤولها في سورية رياض الترك) وكذلك التقارب مع النظام البعثي اليساري الناشىء في ٢٣ شباط ١٩٦٦ والأنظمة المشابهة في المنطقة (مصر، العراق، الجزائر. اليمن الديمقراطي، ليبيا، السودان). تعود بداية الأزمة إلى ما بعد الانفصال عن مصر عام ١٩٦١، لكنها لم تتوضح إلا بعد المؤتمر الثالث عام ١٩٦٩ ، و الذي عقد بتأثير ضغط القاعدة الحزبية ونمو الاحتجاج داخل الحزب الذي تزايد على إثر ازدياد أهمية المقاومة الفلسطينية، وهزيمة حزيران (١٩٦٧) والمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني (١٩٦٨) الذي أعطى مثلاً هاماً في نقد عبادة الفرد وماضي الحزب وسياسته (كان الحزبان السوري واللبناني حزباً واحداً حتى عام ١٩٦٤.

و بعد المؤتمر الثالث، أصبحت سلطة بكداش مهددة. كان من الممكن أن يتساهل بكداش مع مشروع البرنامج السياسي المطروح على المؤتمر الثالث إذا عُدِّل قليلا" لتخفيف لهجته القومية. لكنه شعر بالخطر عندما بدأ المكتب السياسي واللجنة المركزية المنتخبان من المؤتمر يمارسان دورهما القيادي مما يحد من دور وأهمية الأمين العام. أي أن الخطر بالنسبة له كان تنظيمياً. لكن الأزمة ماكانت لتؤدي الى انشقاق بهذا العمق لولا تأثير رياض الترك الذي كان بشخصيته قادراً على لعب دور "الزعيم" لتيار المكتب السياسي رغم عدم تجانسه. في الحقيقة، كان تيار بكداش منسجماً أكثر بكثير من تيار المكتب السياسي الذي كان يجمعه رفض بكداش والحماس للمسائل القومية، دون تصور واضح للاتجاه الذي سيذهبه الحزب بعد عدة سنوات. بالنسبة للموقف من السوفييت، فهو لم يكن عدائياً من طرف المكتب. بل إن قسماً منه كان يعتقد حتى اللحظة الأخيرة ويأمل (حتى مابعد بيان 3 نيسان 1972 الذي كرّس الانشقاق) بأن يعترف السوفييت بالمكتب ويتخلى عن بكداش. وكانت الأغلبية تكنّ للاتحاد السوفييتي عواطف حميمية وصادقة.

و لحسن الحظ، لعبت ملاحظات السوفييت على مشروع البرنامج في أيار ١٩٧١ واستغلالها من قبل تيار بكداش ثم عدم اعتراف الحركة الشيوعية العالمية والاتحاد السوفييتي بالحزب دوراً إيجابياً في استقلاله التنظيمي. الأمر الذي أفسح المجال أمام مواقف نقدية تجاه الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية فيما بعد.

وأتت عودة الثلاثي (ظهير عبد الصمد، دانيال نعمة، ابراهيم بكري ومن معهم) إلى حزب بكداش في أواخر عام ١٩٧٣، لتعزز هذا المسار التطوري وخاصة" لتخلص الحزب من ثقل ثلاثة قياديين تقليديين ولتفتح المجال أمام رياض الترك ليصبح الأمين الأول للحزب وبالتالي قائده.

كرس انعقاد المؤتمر الرابع (كانون أول ١٩٧٣) انقسام الحزب وأنهى الجدل حول "وحدته". أي أنه جعل الوضع "رسميا". أما على المستوى السياسي فهو لم يضف شيئاً ذا قيمة الى مشروع البرنامج المطروح على المؤتمر الثالث، إذ عدل من الصياغة وأبقى الروح والأفكار الأساسية التي يمكن تلخيصها كالتالي:

١. نفس قومي حماسي مع الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

٢. موقف قومي إيجابي من النظام السوري الذي وصف ب"وطني- تقدمي.

٣. موقف إيجابي من المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي، مع التأكيد على الاستقلالية بين الأحزاب الشيوعية، و التأكيد على النظام الداخلي واحترام الهيئات وأسس عملها على مبادئ المركزية الديمقراطية <التنظيم اللينيني>.

وباختصار؛ فإن صورة الحزب بعد المؤتمر الرابع كانت تشابه إلى حد بعيد صورة الحزب الشيوعي اللبناني (حزب شيوعي تقليدي مابعد الستالينية مع نفس قومي واضح. لكن الانتصار الحقيقي لم يكن البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع, لقد كان هذا الانتصار يكمن في التغلب على بكداش وتياره. فانقسام الحزب كان أهم وأعمق انقسام لحزب شيوعي في المنطقة. كان انقساماً عمودياً أنتج حزبين متعادلين في العدد (تقريباً)، على خلاف الانقسامات الأخرى في المنطقة (العراق ، الأردن) التي تميزت بخروج قسم ضئيل من الأعضاء وبقاء الجسم الأعظم من القيادة والقاعدة مع الأجنحة الموالية للسوفيات.. وهذا ،بحد ذاته، انتصار، لاسيّما وأن كثيرين كانوا يراهنون على انتهاء حزب المكتب دون الدعم السوفييتي واعتراف الحركة الشيوعية به. من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس بعد المؤتمر الرابع، نشط الحزب سياسياً وتنظيمياً. وتوسعت صفوفه بشكل ملحوظ خلال عامي ١٩٧٤-١٩٧٥. تلك كانت فترة انفراج وحرية نسبيين. وكان الحزب يشارك في الجبهة الوطنية

التقدمية، لكن في لجان المدن واللجان المحلية فقط. ولم يكن له أي ممثل في القيادة المركزية، في حين كان لحزب بكداش ممثلان هما : خالد بكداش ودانيال نعمة. وكان للحزب أيضاً ثلاثة نواب في مجلس الشعب (من أصل حوالي ١٧٠ نائباً، وهم : يوسف نمر (دمشق)، نوري حجّو الرفاعي (حمص، توفي عام ١٩٧٦) وميشيل عيسى (طرطوس).

على الصعيد المالي، كان الحزب يعاني من صعوبات حقيقية. ومن أجل حلّها قام بجمع قرض عام ١٩٧٤ من الأصدقاء والأعضاء و استطاع من خلاله الاعتماد على نفسه والاستمرار دون المساعدات والمعونات الخارجية. أما الجريدة المركزية <نضال الشعب> فكانت تصدر بانتظام كلّ شهر، وكانت تطبع بشكل نصف سري- نصف علني في إحدى المطابع الخاصة في دمشق (وذلك حتى أواخر ١٩٧٩). كما كانت المنظمات التابعة للحزب (اتحاد الشباب الديمقراطي ورابطة حماية الأمومة والطفولة) تنشط بشكل نصف علني- نصف سري. وكانت تقيم احتفالات ورحلات ومعسكرات. باختصار ؛ في تلك الفترة لم يكن هناك صدام بين الحزب والسلطة (١٩٧٤-١٩٧٥) والاعتقال الوحيد -على حد علمي- كان اعتقال ناصيف خوري (وهو عضو لجنة مركزية) عام ١٩٧٤ (أو ١٩٧٥) والذي استمر شهراً بسبب علاقة له مع ضابط في الجيش /على ما أذكر. إلا أن النقاش الداخلي في الحزب كان يتعمق باتجاه انتقاد السلطة والابتعاد عن مؤسساتها (خاصة بعد اتفاق فصل القوات بين سورية واسرائيل في حزيران ١٩٧٤) وذلك لحساسية الموقف القومي في الحزب واعتباره أهم عامل في تقييم السلطة. وفي جميع الأحوال، لم يتخذ الحزب يوماً موقفاً متزلفاً من السلطة، و مدحها يوماً. بل كانت مداخلات نوّابهِ في مجلس الشعب ومقالات الجريدة تنتقد باستمرار سياسة النظام الاقتصادية من موقع يساري دون أن تذهب الى درجة القطيعة معه. في تلك الفترة، كان الهم الأساسي للحزب منصبّاً على قضية "تسوية مشكلة الشرق الأوسط" وكان يرفض ويدين بشدة كل التسويات المطروحة في حين كان اهتمامه بالوضع الداخلي لسورية يأتي في الدرجة الثانية. لكن المسائل الاقتصادية : التضخم النقدي، ارتفاع الأسعار، الفساد، الرشوة وسوء الإدارة .. الخ (إضافة إلى عدم جدية النظام السوري في معارضة مشاريع التسوية) أخذت تشغل حيّزاً أكبرَ من الاهتمام في "النقاشات الداخلية"، لدرجة أنها دفعت بقسم من الحزب للتخلي عن رؤية النظام على أنه "وطني- تقدمي". و شيئاً فشيئاً، راحت مسألة معارضة الحزب للسلطة تطرح وتتعمق على المستوى التنظيمي، لم يكن الحزب بعد مهيئاً لصدام مع السلطة، فأغلب كوادره (إن لم نقل كلها) كانت مكشوفةً لأجهزة الأمن، خاصةً بسبب الصراع مع تيار بكداش وانفلاش التنظيم. الأمر الذي حدا به الى البدء بترتيب صفوفه. فمنذ نهاية ١٩٧٥، شَكَّل عدداً من المنظمات السرية وبدأ يحتاط أكثر في علاقاته التنظيمية. لقد كانت سنة ١٩٧٥ آخر سنوات حرية الحزب النسبية. إذ مالبثت أن تقلصت، بعد هذا التاريخ، نشاطات منظمة الشباب التابعة للحزب إلى حد كبير، وتوقفت تقريباً الرحلات والحفلات والمعسكرات..الخ. إضافة إلى كل النشاطات التي قد تكشف كوادر الحزب.

لقد حبا الحزب أولى خطوات المعارضة عام ١٩٧٦. ففي ٣٠ آذار ١٩٧٦، شاركت منظمة جامعة دمشق بتظاهرة يوم الأرض، دعماً ليوم الأرض الفلسطيني، وهي مظاهرة مستقلة عن السلطة لكنها لم تكن عدائية تجاهها. ومع أن عدائية الشعارات التي رُفِعَت في هذه المظاهرة كانت موجهة ضدّ اسرائيل، إلا أن النظام لايسمح على الإطلاق بمثل هذه المبادرات المستقلة حتى ولو كانت تذهب في نفس اتجاه دعايته واعلامه.

قام الأمن طبعاً بتطويق المظاهرة، واعتقل عشرات من المشاركين فيها، ومنهم خمسة من الحزب هم : حكمت أبو جمرة (أطلق سراحه في شباط ١٩٨٠)، غازي البدين (أطلق سراحه في تشرين أول ١٩٧٦)، عبد الرزاق عز الدين (أطلق سراحه في تشرين أول ١٩٧٦)، تيسير الشهابي (أطلق سراحه في تشرين أول ١٩٧٦ ثم مالبث أن اعتقل بعدها وأطلق سراحه واستشهد أخيراً من جراء الغارة الإسرائيلية على مقرّ منظمة التحرير في تونس عام ١٩٨٥ حيث كان يعمل هناك) وفرحان نيربية (أطلق سراحه في شباط ١٩٨٠ ثم

اعتقل في تشرين الأول ١٩٨٠ وما زال في السجن).

في نيسان ١٩٧٦، قاطع الحزب الانتخابات المحلية (أول انتخابات تُجرى بعد انتخابات مجلس الشعب في أيار ١٩٧٣)، لكنه لم يعلن ذلك كتابياً.

و في حزيران ١٩٧٦، أدان الحزب في بلاغ رسمي نُشِرَ في «نضال الشعب /عدد 190» التدخل العسكري السوري في لبنان وطلب سحب القوات السورية منه، وأعلن تضامنه مع الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية.

بعد هذا الموقف، اتضح تماماً أن الحزب سيدخل آجلاً أو عاجلاً، في مرحلة معارضة مفتوحة مع النظام. خاصةً بعد أن سحب كل ممثليه من المجالس الفرعية للجبهة الوطنية التقدمية ولم يبق له في مؤسسات السلطة إلا نائبين في مجلس الشعب (ميشيل عيسى ويوسف نمر).

هذه المواقف الجريئة (ودخول الحزب المرحلة السرية تدريجياً) ، لم تكن مقبولةً من بعض أعضاء الحزب وقياديّيه الذين كانوا متحفظين تجاه هذا التطور السريع للخط السياسي المخالف لاستنتاجات وتحليلات البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع. كما انعكست هذه التطورات على التنظيم الذي شهد خلال سنيّ ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩، هجرة معاكسة إلى خارج الحزب. لكن الحزب جذب، بالمقابل، عناصرَ جديدة معارضة" للنظام.

وبهذا الشكل،

تجدد دم الحزب وتقلص حجم الأعضاء الذين عاشوا مرحلة البكداشية. لقد أشار التقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر الخامس (١٩٧٨) أن حجم الحزب العددي عشية المؤتمر يشكل ثلث حجمه في المؤتمر الرابع. وهذا يعني أن أكثر من ثلثي أعضاء الحزب قد تركوه، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أعضاءً جديدين قد دخلوا إليه. وبحسب تقرير تنظيمي داخلي صدر في أواخر ١٩٧٩، فإن أعضاء الحزب الذين انتسبوا إليه مابين المؤتمرين يشكلون نصف حجم الحزب عام ١٩٧٩. وبمعنى آخر فإن خمس أسداس أعضاء الحزب أثناء المؤتمر الرابع قد تركوه وهذا يعطي فكرة عن حجم التجدد.

و خلال عام ١٩٧٦، بدأ النقاش حول الديمقراطية (كان شعار المؤتمر الرابع هو: الديمقراطية الشعبية)، كذلك تعمقت النقاشات حول الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية. وكان عدد من أعضاء الحزب يتابعون باهتمام ظاهرة الشيوعية الأوربية ويتحمسون لها و خاصةً من خلال كتاب «سانتياغو كاريللو : الشيوعية الأوربية والدولة». وكان هذا يساعد في اتخاذ موقف نقدي من التجارب الشيوعية القائمة ويعمق الاستقلالية الفكرية للحزب تجاه الحركة الشيوعية الرسمية.

كان أول المواقف النقدية العلنية للحزب تجاه الاتحاد السوفييتي موقفه من مشكلة اريتريا. فالاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تدعم نظام منغستو هيلا مريام الماركسي اللينيني في أثيوبيا وهو الذي يرفض حق تقرير المصير للشعب الارتيري . فقد نشر الحزب مقالاً (نضال الشعب عدد ١٩٦، حزيران ١٩٧٧) يتضمن نقداً مبطناً للسوفييت لكن من منطلق اللينينية.

على أن الموقف الأكثر جرأة للحزب كان انتقاده للتدخل الفييتنامي في كمبوديا في كانون ثاني عام ١٩٧٩. بعد هذا الموقف "غير المفهوم" بالنسبة للكثيرين نظراً للمكانة الهائلة التي تحتلها فييتنام، يصبح سهلاً انتقاد التدخل الصيني في فييتنام (شباط ١٩٧٩)، ثم التدخل السوفييتي في أفغانستان في كانون أول ١٩٧٩.

على المستوى الداخلي، استمر الحزب بتطوير معارضته للنظام من خلال استراتيجية تقوم على عدة محاور مقاطعة مؤسسات النظام:

١ مقاطعة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٧(عدد نضال الشعب رقم 197، تموز 1977)، وكل الانتخابات اللاحقة.

٢ النشاط في المؤسسات النقابية الجماهيرية: المشاركة في انتخابات النقابات العمالية عام 1978، حيث حصل الحزب والقوى المعارضة الأخرى على بعض النتائج المشجعة (المصفاة في حمص). كذلك المشاركة الفعالة في انتخابات نقابات المهندسين وغيرها.

٣ فضح المؤسسات النقابية الشكلية ومقاطعتها: مقاطعة الاتحاد الوطني لطلبة سورية الذي يعتبر

وكـراً لـلأمـن. لـقد تـمت هـذه المقاطعة بشكل علني، إذ أنه في عام ١٩٧٧، شارك أعضاء الحزب في مؤتمرات الاتحاد وانتقدوا سياسة السلطة وتبعية الاتحاد للأمن ثم أعلنوا انسحابهم منه علناً، الأمر الذي أثار رجال السلطة وأدى إلى صدامات جسدية معهم في أكثر من كلّية (الزراعة، الفنون، الهندسة الميكانيكية والكهربائية بجامعة دمشق).

٤ دعم مظاهر الاحتجاج المدني ضد النظام : التعريف بنشاطات نقابة المحامين والمثقفين وغيرهم، والدفاع عنهم وإقامة صلاتِ حيّةٍ معهم. كذلك الأمر فيما يخص الإضرابات العمالية.

٥ التقارب مع القوى السورية الديمقراطية العلمانية المعارضة تمهيداً لتوحيد مواقفها وتشكيل جبهة فيما بينها.

تُوِّجت هذه المرحلة بانعقاد المؤتمر الخامس للحزب في كانون أول ١٩٧٨، الذي قدم رؤيةً جديدةً للوضع السوري لم تعهدها الأحزاب اليسارية سابقاً، وبشكل خاص الديمقراطية التي أصبحت الهدف الأساسي للنضال على خلاف المؤتمر الرابع الذي كان مؤتمر البرنامج القومي العربي والنظام الداخلي. بالمقابل، ونتيجة التركيز الشديد على ضرورة معارضة النظام، وضرورة البديل الديمقراطي، بقي تحليل الوضع الدولي تقليدياً ضعيفاً ومتخلفاً. لاقى التوجه الجديد للحزب معارضةً من قبل بعض القياديين أهمهم يوسف نمر وواصل فيصل وصبحي أنطون أعضاء المكتب السياسي اللذين تركوا الحزب بعد المؤتمر الخامس مع عددٍ قليل من أعضائه في دمشق، الحسكة وإدلب من المؤتمر الخامس حتى آخر ١٩٨٠ ، خلال الأشهر الأولى التي تبعت المؤتمر الخامس (أي خلال بداية ١٩٧٩) تابع الحزب ترتيباته التنظيمية والسياسية التي تهدف إلى تأسيس معارضة محورها الديمقراطية السياسية، أي أنه كان يدفع باتجاه مجابهةِ مابين السلطة وتحالف القوى اليسارية العلمانية (أحزاب، أفراد، نقابات، مثقفين...). ولا شئ بشير إلى أنه كان يتوقع معركة بين الإخوان المسلمين والسلطة، أو معركة بين السلطة والمجتمع بهذه السرعة. لقد كان يعمل ويخطط ويرتب على المدى المتوسط (عدة سنوات). خلال النصف الثاني من السبعينات، حدثت اغتيالات لشخصيات من السلطة، كانت هذه الأخيرة تنسبها عادةً إلى العراق. أما الحزب فكان يعيرها اهتماماً ثانوياً، وغالباً ما كان يرى فيها تصفيةَ حساباتِ بين أجنحة السلطة نفسها. لكن أحداً لم يكن يتصور أن يصل التحضير العسكري للإخوان المسلمين إلى المستوى الذي ظهر به خلال السنتين اللاحقتين.

لقد بدأت المعركة فعلياً بين الإخوان والسلطة مع مجزرة مدرسة المدفعية في حلب (١٦ حزيران ١٩٧٩) التي نفذتها مجموعة من عناصر من التنظيم المسلح للإخوان بقيادة النقيب ابراهيم اليوسف وعدنان عقلة. أدان الحزب هذه المجزرة (ملحق نضال الشعب، عدد ٢٠٩) لكنه أكّد على رؤية الأزمة بشموليتها وبشقّيها الاستبدادي والطائفي وأن مُولِّدَها إنما هو السلطة نفسها، وطالب بالتغيير الديمقراطي للخروج منها. وفي ٣٠ آب ١٩٧٩، وعلى إثر مقتل شيخ علوي (يوسف صارم)، جرت صدامات بين العلويين والسنة في مدينة اللاذقية، استمرت ثلاثة أيام.. أعتقد أنه بعد هذا الحدث، وعت قيادة الحزب تماماً أن البلد ستشهد صداماتِ مختلفةَ الأشكال مع السلطة. طبعاً، كان الإخوان المحرك المباشر لها من خلال أعمالهم العسكرية وكونهم كسروا هيبة أجهزة الأمن. إلا أن الطريق الذي ستذهب إليه هذه الصدامات وأشكال المعارضة المختلفة لم يكن محسوباً سلفاً، ولايمكن أن يُجيَّر لهذه القوة أو تلك بشكل مسبق. من هنا ضرورة أن يشارك الحزب في المعركة وأن يجنِّد قواه كاملةً لكي يزيد من احتمال جر قسم من المعارضة الشعبية إلى برنامجه السياسي في التغيير الديمقراطي. وهذا يعني بالضرورة عدم تشتيت الصراع وعدم فتح معركة مع الإخوان المسلمين قد تستفيد منها السلطة أولاً، وتحيّد الفئات الاجتماعية المحيطة بالحزب ثانياً، وتضع الحزب وحلفاءه خارج انتصار غير أكيد لكنه ممكن ثالثاً. لاسيما وأن الإخوان لايملكون برنامجاً سياسياً واضحاً. بل كانوا يلجأون غالباً إلى شعارات طائفية. وهذا يتوافق مع رغباتِ السلطة التي أرادت تصوير المعركة على أنها بين قوى طائفية-سلفية-رجعية- مرتبطة بالامبريالية، وبينها كقوة علمانية-يسارية- منفتحة، لكي تُعتَبرَ أهون الشرّين. وقد نجحت إلى حدّ كبير في

دعايتها هذه. فهي لم تذكر على الإطلاق في هجومها العلني على الإخوان أن هنالك قوىً أخرى تعارضها، مع أن الحزب ثم (التجمع الوطني الديمقراطي) والنقابات المهنية، خاصةً نقابة المحامين، كانوا في قلب المعارضة النشيطة. وهذا بهدف تصوير الصراع على أنه بين قوتين فقط : السلطة / الإخوان، وعلى الباقين الالتفاف حول إحداهما وبالتالي تجند السلطة حولها كل الفئات والقوى السورية والعربية والدولية التي تخشى التيار الديني.

تسارعت أعمال العنف في أواخر ١٩٧٩ إلى جانب أشكال المعارضة الأخرى. وقد ترددت السلطة حينا" في كيفية مجابهة هذه الظاهرة. فحاولت بادئ ذي بدء إبراز حسن نيتها من خلال الانفتاح على الفئات الهامة في المجتمع كالمثقفين والمهندسين وأساتذة الجامعات...الخ. لكي تكسب ودَّهم أو على الأقل حياديتهم، لكنها لم تجن إلا الانتقاد والمطالبة بتغييرات حقيقية لاتستطيع قبولها، وإلا وضعت وجودها في موضع الخطر. كما أرسلت وفوداً إلى مدن الشمال لتلتقي بالفعاليات الثقافية والاجتماعية لكي تجرَّها أو تحيّدها، لكن ذلك بقي أيضاً دون جدوى. خلال عدة أشهر (حتى نيسان ١٩٨٠) عاشت البلاد مرحلة من الديناميكية السياسية لم تعهدها من قبل، كان لها وجه شعبي، تمثل في مظاهرات وإضرابات المحلات في بعض مدن الشمال، ووجه سياسي من خلال البيانات والنقاشات والندوات التي تعبر عن زيادة الاهتمام بقضايا السياسة الداخلية وعن تحفز متزايد للمعارضة. كان الحزب في قلب الأحداث، وبالتحديد في وجهها الثاني . الأمر الذي أزعج السلطة والإخوان على حدّ سواء. فالأولى لم تنجح في تحييده باستخدام خطاب يساري والإخوان رأوا فيه (وبقوى التجمع) منافساً لهم يحاول أن يخطف قسماً من الجماهير التي حركوها هم، ويعقّد بالتالي لوحة المعركة مع السلطة. في هذا الإطار كان الإخوان متفقين تماماً مع السلطة على إبقاء المعركة بينهما. كمثال على ذلك دعوة الإخوان لإيقاف إضراب في حلب في ٣١ آذار ١٩٨٠ كيلا يستغله الشيوعيون. شهد شهر آذار أوج الحركة المعارضة بمختلف أشكالها. وفي منتصفه بالتحديد، أعلن التجمع الوطني الديمقراطي عن نفسه لأول مرة علناً من خلال بيانه الشهير، الذي وزع في جميع أنحاء سورية بعشرات الآلاف من النسخ وطالب بتغييرات ديمقراطية جذرية لحل أزمة البلد. على إثر هذا البيان اعتقلت السلطة بضعة عشرات من أعضاء الحزب، وعدداً من أعضاء الأحزاب المشاركة في التجمع (ضم التجمع الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) - حزب الاتحاد الاشتراكي العربي- حزب العمال الثوري العربي- حركة الاشتراكيين العرب حركة ٢٣ شباط رداً على تصاعد المعارضة، وفشل أسلوبها الأول. اعتمدت السلطة الرد العسكري والقمع الجماعي منذ أواخر آذار. فأنزلت قواتها في المدن الشمالية (حلب، حماة، إدلب، دير الزور، جسر الشغور..) و بدأت عمليات مكثفة من التمشيط والاعتقال والمداهمة. ومارست أعمالاً همجيةً من القتل والسحل بغية بث الرعب في نفوس الناس وإسكاتهم. وقد نجحت في ذلك، إذ هدأت حركة المعارضة منذ نيسان. وفي الآن نفسه، حلت السلطة في 7نيسان النقابات المهنية (محامين، أطباء ومهندسين) التي أصبحت مركزاً للمعارضة المدنية نظراً لما يحتله هؤلاء الكوادر من مراكز حساسة. واعتقلت عدداً من النشطاء في هذه النقابات لكن، رغم كل ذلك، لم تتوقف العمليات العسكرية للإخوان، بل ربما ازدادت. إذ أن عنف السلطة سدّ الأبواب أمام أشكال الاحتجاج المدني من جهة، وأثار عواطف الناس وحقدهم من جهة أخرى. الأمر الذي دفع بقطاع من الشباب للالتحاق بالتنظيم الوحيد القادر على تعبئتهم عسكرياً: الإخوان المسلمين.

بالرغم من أن تنظيم الإخوان المسلح كان الأبرز والأكثر نشاطاً بما لايقاس، إلا أن بعض الأعمال العسكرية تمت من قبل مجموعات متفرقة تشكلت في بعض المدن (اللاذقية بشكل خاص) مع الجو الحماسي المعارض للسلطة وربما شكَّل قوامَها الأساسي بعضُ القبضايات والمهمشين اجتماعياً.

بعد انحسار حركة المعارضة الشعبية، طرح الحزب ثلاثة احتمالات ممكنة (رسالة اللجنة المركزية للداخل الحزبي في حزيران ١٩٨٠) :

أولاً استمرار انحسار المعارضة الشعبية والمسلحة. **ثانياً** تغير النظام من داخله (انقلاب مثلاً). **ثالثاً** تشكل جبهة وطنية عريضة من قبل كل القوى المعارضة، خاصةً القوى الديمقراطية والدينية. وأكد أن

هذا الاحتمال الثالث لاتبدو ملامحه في الوقت الراهن(حزيران ١٩٨٠).

وقد أثبتت الأيام الاحتمال الأول. وهذا لايعني أن الأعمال العسكرية انقطعت تماماً، كما أن قمع السلطة لم تخفّ حدته إن لم نقل أنه ازداد همجية. و في ٢٧ حزيران ١٩٨٠، وإثر محاولة اغتيال الرئيس باليوم السابق، نفذت مجموعة من سرايا الدفاع مجزرة بشعة في سجن تدمر العسكري، راح ضحيتها حوالي الألف سجين . أعقب ذلك القانون رقم /٤٩/ القاضي بإعدام كل منتسبٍ للإخوان. وفي تموز من نفس العام، قامت المخابرات السورية باغتيال صلاح الدين البيطار في باريس.

أتخذ الحزب موقفاً جريئاً (عدد ٢١٥، من «نضال الشعب») إزاء هذه الأعمال الهمجية، في حين سكتت أغلبية الأصوات السياسية المعارضة. لذلك قررت السلطة ضربه وتصرفت بذكاء لذلك. فقد شنت حملة اعتقالات منظمة وشاملة في كل أنحاء سورية بدءاً من ليل يوم ٧ تشرين أول ١٩٨٠، قبل يوم من توقيع معاهدة الصداقة السورية-السوفييتية، حتى تحد من ردود الأفعال على هذه الاعتقالات من قبل القوى التقدمية و«اليسارية» المحلية والعالمية. لقد طالت الاعتقالات حوالي ألف حزبي بينهم أهم قادة الحزب : رياض الترك، عمر قشاش، أحمد فايز الفواز، منذر شمعة.

التركيبة الاجتماعية للحزب:

بحسب تقرير تنظيمي للحزب صادر في أواخر عام ١٩٧٩ عن التركيب الطبقي والفئوي، نشر الحزب نتائج للاحصاء الذي أجراه ، بالمقارنة مع احصاء ١٩٧٥. وكانت نتائجه مبينة على شكل الرسوم البيانية التالية :

نسبة الشباب تحت الثلاثين من العمر تبلغ ٦٦% من حجم الحزب. نسبة الأعضاء المنتسبين للحزب خلال الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس تبلغ ٥٠%. ملاحظات حول فكر الحزب السياسي خلال فترة (١٩٧٢ - ١٩٨٠). يتضمن فكر الحزب ثلاثة مركبات: (شيوعية تقليدية. قومية شعبوية. عقلانية وديمقراطية.) ففي الفترة الأولى التي تلت الانشقاق كانت المركبتان الأولى والثانية طاغيتين بشكل واضح ثم بدأتا بالتقلص شيئاً فشيئاً لصالح المركبة الثالثة حتى عام ١٩٨٠. ولم يتوصل الحزب إلى استنتاجاتِ فكرية تنسجم مع طروحه السياسية بعد المؤتمر الخامس. الأمر الذي أبقى الباب مفتوحاً أمام شرعية المركبتين الأولى والثانية، لكي تستعيدان مكانهما في فكر الحزب في أية لحظة. لذلك يبدو أحياناً خط الحزب ومواقفه متناقضةً وخاليةً من الانسجام. حرم اعتقالُ القيادة عام ١٩٨٠ الحزب من متابعة تطوير خطه وفكره، وسمح بإعادة طرح أفكار شيوعية (تقليدية) وقومية شعبوية، على أنها جزء من تراث الحزب الفكري والسياسي.

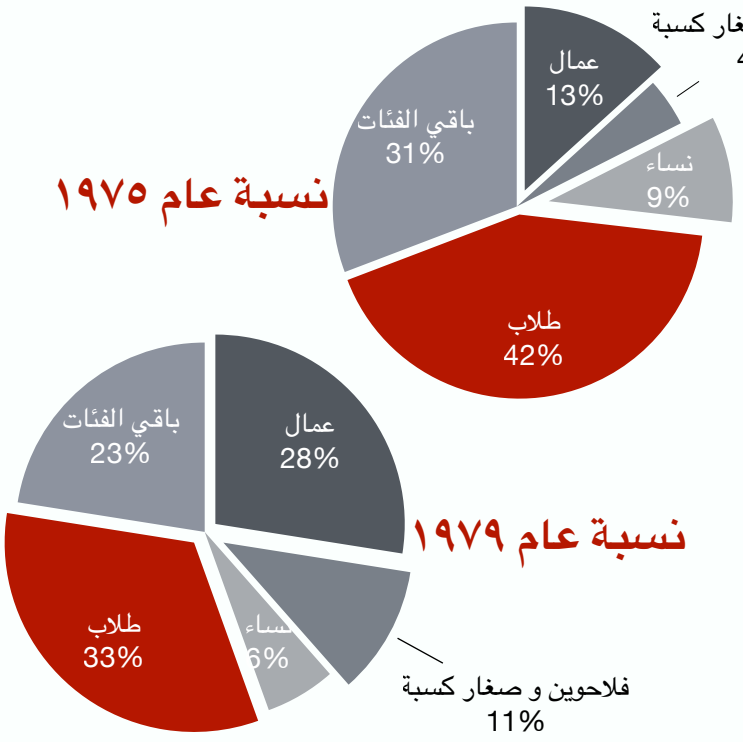

من أجل التبيئة العربية للماركسية

هيئة التحرير

في أوائل عام ١٩١٩ ظهر كتاب بعنوان: «تدهور الغرب» لمؤلف ألماني اسمه أوزوالد اشبنغلر. أطلق اشبنغلر نبوءة حصلت بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١ من خلال توقعه «انهيار البلشفية» التي هزت العالم عبر ثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية وفق تعبير جون ريد. انطلق اشبنغلر في هذا من مقولة وضعها تقول أن هناك «تشكل تاريخي كاذب» يغطي كقشرة في حالات معينة البنية العميقة لحضارات معينة تكون بنيتها الحضارية ـ الثقافية مكتملة التكوين، ويحصل هذا التشكل إما بفعل غزو عسكري خارجي أو إما من خلال تقليد حضارة أقوى عسكرياً وسياسياً وتقنياً واقتصادياً: يعتبر المؤلف الألماني أن حركة التغريب لروسيا التي بدأها بطرس الأكبر (١٦٨٢-١٧٥٢) هي قشرة رقيقة سطحية أتت فوق البنية العميقة لروسيا التي هي ذات طابع سلافي ـ أرثوذكسي منذ إنشاء الدولة الروسية الأولى في كييف عام ٩٧٢ من قبل «الدوق فلاديمير» واعتناقها المسيحية الأرثوذكسية البيزنطية عام ٩٨٨، وهو يرى أن البلشفية هي ذروة التغريب الذي بدأه بطرس الأكبر عبر خط يصل إلى لينين عبر محطات (الحركة الديسمبرية ١٨٥٢) والأديب ليو تولستوي والماركسية بفرعيها المنشفي البلشفي، وهو يعتبر أن روسيا خلال قرنين من الزمن «قد أرغمت على أن تدخلاً تاريخاً اصطناعياً مزورا لم تكن نفس روسيا القديمة قادرة على فهمه» (الطبعة العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٤، المجلد الثالث، ص١٦). لم يحصل مع الشيوعية الصينية بمحطتيها مع ماوتسي تونغ (١٩٧٦-١٩٤٩١) ومع دينغ سياو بينغ (١٩٩٧-١٩٧٨) وخلفائه ما حصل مع البلشفية التي انتهت في مجرى استغرق ثلاثة أرباع القرن.

أيضاً نجحت الشيوعية الفيتنامية مع «هو شي منه» منذ عام ١٩٣٠ وحتى وفاته عام ١٩٦٩ ثم مع خلفائه، حيث نجح الشيوعيون الفيتناميون في أن يكونوا قادة التحرر الوطني ضد الفرنسيين واليابانيين والأميركيين ثم أن يكونوا قادة التوحيد القومي لفيتنام المجزأة عام ١٩٧٥ ثم بعد هذا أن يقودوا عملية التحديث الرأسمالي تحت قيادة الحزب الشيوعي كما في الصين ما بعد عام ١٩٨٧ حيث يقود الشيوعيون الصينيون أكبر ثورة رأسمالية لم تشهد البشرية مثيلاً لحجمها منذ الثورة الصناعية الإنكليزية بالقرن الثامن عشر.

من خلال التجربتين الصينية والفييتنامية، وأيضا تجربة الحزب الشيوعي الإيطالي الذي تفاعل أيضا مع التربة المحلية الممزوجة فيها القومية الإيطالية مع الهوية الثقافية ـ الحضارية الرومانية الكاثوليكية، يكون هناك إثبات عملي بأن الماركسية هي منهج معرفي تحليلي لمكان وزمان معينين وفي إطار تفاعل المحلي ـ الخارجي، بحيث ينتج ـ أي المنهج ـ برنامجاً سياسياً، وليست عقيدة صالحة لكل مكان وزمان. هذا البرنامج السياسي، وبوصف السياسة مكثفاً للاقتصاد والاجتماع والثقافة، لا يمكن أن ينجح على المستوى القريب والمتوسط والبعيد إذا لم يكن ناتجاً عن تفاعل المنهج المعرفي التحليلي مع التربة المحلية المتمثلة في البنية الحضارية ـ الثقافية.

مع التجربتين الشيوعيتين الصينية والفييتنامية جرى تلقيح الماركسية مع البنية الحضارية ـ الثقافية، الآتية من الكونفوشية والبوذية والتاوية عند الصينيين والبوذية والتاوية عند الفييتناميين، لإنتاج ماركسية مخصوصة تفاعلت مع القومية المحلية وليتم تكريسها لمكافحة المحتل الأجنبي، حيث نجحت لاحقاً في البلدين في مهام «التحرر الوطني» و«التوحيد القومي» و«التحديث وتجاوز التأخر». نجح لينين وستالين في تحديث روسيا ولكن التجربة البلشفية أنتجت بنية اجتماعية ـ اقتصادية ـ ثقافية، أصبحت متناقضة مع البنية السياسية ـ الدولاتية، ما جعل هناك تناقضاً منذ الخمسينيات بين البنيتين حتى تمت إزاحة البنية الثانية من قبل الأولى بفترة (١٩٨٩-١٩٩١). لم يحصل هذا في الصين وفييتنام، وعلى الأرجح أن ما طرحه «أوزوالد اشبنغلر» هو الذي يفسر ذلك. في التاريخ العربي الحديث في القرن العشرين، يلاحظ أن التيارات التي تفاعلت مع البيئة المحلية بخصائصها الاقتصادية ـ الاجتماعية(كالمشكلة الزراعية) والحضارية ـ الثقافية (كالقومية العربية) التي تمتح من الإسلام ليس بوصف الأخير ديناً بل كثقافة؛ والسياسية (كمقاومة الاحتلال والغزو والاستيطان) . هي التي نجحت في أن تعوم عربياً: أي البعث وعبد الناصر والإسلام السياسي. و فشلت الليبرالية التي كان منظرها الأول، «أحمد لطفي السيد»، مؤيداً ومتعاونا مع الاحتلال البريطاني، ثم سقط زعيم أكبر تجربة ليبرالية عربية في حفرة التعاون مع الأجنبي، أي «مصطفى النحاس باشا »زعيم حزب «الوفد» في مصر، لما فرضته الدبابات البريطانية رئيساً للوزراء في يوم الرابع من شباط/ فبراير ١٩٤٢ ضد إرادة الملك فاروق. أما الشيوعيون العرب، فضربوا رأسهم وجسمهم في الحائط بسبب تأييدهم لقيام دولة اسرائيل في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بحكم تبعيتهم للسوفيات ، وهو أمر قادهم أيضاً في سوريا لمعارضة وحدة 1958 بين سورية ومصر. لم تكتمل تجربة الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) منذ انشقاق الثالث من نيسان ١٩٧٢ عن السوفيات وخالد بكداش في الوصول إلى تفعيل الماركسية كمنهج معرفي تحليلي مع البنية الحضاري ـ الثقافية ،واقتصر مسار الحزب على تبني «العروبة» و«قضية فلسطين» و«فك التبعية للسوفيات» ، وقد تم تغليب السياسي على الفكري من دون المزج بينهما أو إدراك أن الثاني هو المفتاح وأن الأول هو الباب. كانت هذه التجربة أهم تجربة شيوعية عربية في محاولة الاستقلالية عن المركز السوفياتي وانتهاج سياسة مستقلة عن موسكو تجاه القضايا العربية وتجاه الأنظمة، ولكن هذا لا يكفي لبناء ماركسية عربية، حيث أن الاقتصار على فك التبعية عن موسكو وانتهاج سياسة مستقلة للحزب قد ترافقت مع بقاء الفهم الستاليني للماركسية عند الكثير من القياديين والكوادر والأعضاء في الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، كما أن الكثيرون قد استغلوا الخلاف مع موسكو كبداية طريق للتخلي عن الماركسية، وكان هناك قليل من الحزبيين الذين رأوا أن فك التبعية عن موسكو تعني أن الماركسية السوفياتية ليست أكثر من تجربة ماركسية خاصة بمكان وزمان معينين وأنها ليست هي الماركسية، بل الماركسية هي منهج كارل ماركس في تحليل البنية الاقتصادية-الاجتماعية- الثقافية-السياسية للوصول إلى ماركسية خاصة متفاعلة ومتبيئة مع مكان وزمان خاصين واجتراح برنامج سياسي لحزب شيوعي موجود في المكان والزمان الخاصين، وبالتالي هناك ماركسيات تنبع عبر تبيئة المنهج

الماركسي ،وليس هناك ماركسية واحدة كما حاول ستالين أن يوحي عبر مصطلح الماركسية- اللينينية الذي قال به بعد وفاة لينين، فيما لينين لم يستخدم هذا المصطلح على الإطلاق، وكان ستالين يريد من هذا المصطلح القول بأن فهمه للماركسية هو الماركسية الصالحة لكل مكان وزمان لتكريس الهيمنة السوفياتية على الأحزاب الشيوعية العالمية، ولم يخالفه في هذا سوى ماوتسي تونغ »وهوشي منه» وأنطونيو غرامشي.

مع بدء انحسار «الإسلام السياسي» منذ سقوط حكم «الإخوان» في مصر في يوم الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣، وتبوأ «السلفية الجهادية» زعامة الإسلاميين بدلا من «الأصولية الإخوانية» وهو من العلامات الكبرى لتلك العملية الانحسارية، هناك فراغ سياسي عربي، ما دامت الحركة العروبية، بطبعتيها الناصرية والبعثية، في حركة انحسار أيضاً، وما دام الماركسيون في حالة إغماء بفعل صدمة انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي بين عامي (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) ،ومادام الليبراليون الجدد العرب قد وضعوا أنفسهم في موضع استجلاب التدخل الخارجي لاحداث تغيير داخلي ولم يكن عندهم مانع من الركوب على ظهور الدبابات الأجنبية الغازية، حيث أرادوا تكرار التجربة العراقية عند غزو ٢٠٠٣ في سوريا وغيرها من البلدان العربية. السؤال الآن:

هل يستطيع الماركسيون العرب تكرار ما فعله ماوتسي تونغ وهو شي منه وأنطونيو غرامشي؟

تقع المهمة على اليسار من أجل الحل

الصحفية زيلان أكاي

أجرت الصحيفة التركية بيرغون لقاء مع الرفيق نادر عازر، عضو الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، ونُشِر اللقاء بتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠٢١ بالغة التركية.

بينما كان التطور الأكثر أهمية فيما يتعلق بسوريا في الأيام الأخيرة هو أزمة ادلب، أصبحت حكومة دمشق مرئية مرة أخرى على الساحة الدولية. بعد مرور المحادثات التي أجراها دبلوماسيون سوريون في الجمعية العامة للأمم المتحدة، عززت المحادثات الرسمية الأولى مع الأردن ومصر منذ ١٠ سنوات قبضة إدارة دمشق. بينما يراكم الرئيس السوري بشار الأسد السلطة مرة أخرى في الميدان وعلى الطاولة بدعم من روسيا و إيران، تراجع الأحزاب الشيوعية في البلاد أيضاً مواقفها السياسية الحالية. الحزب الذي انشق عن الحزب الشيوعي السوري الذي تأسس عام ١٩٤٢، وأصبح المكتب السياسي الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) عام ١٩٧٢.

نادر عازر، عضو الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، هو أيضاً أحد أعضاء الحزب الذين يعيشون في الخارج. تحدثنا مع عازر المقيم في السويد، عن آخر الأوضاع في سوريا، وموقف حزبه، وتطورات خط دمشق - أنقرة، ومستقبل اليسار في البلاد. كما يتابع عازر العلاقات التركية السورية عن كثب ويقول: "إذا أمكن رسم طريق بين تركيا وسوريا، فلن يكون تحت حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا في المستقبل القريب". تأثر حزب العدالة والتنمية بالحركات المسلحة والإسلامية وقال عازر إن تدخل جميع الدول، بما في ذلك تركيا، في الشؤون الداخلية لسوريا "غير مقبول"، وقال "نحن في الحزب الشيوعي

السوري (المكتب السياسي) ضد كل التدخلات الخارجية في سوريا. كل الدول التي تتدخل في شؤوننا الداخلية لها مصالحها الخاصة. قد يتفقون أو لا يتفقون على قضية معينة، لكن هذا لا يخدم الشعب السوري". وعن أوضاع الولايات المتحدة في البلاد، قال عازر: "إن الولايات المتحدة تريد الضغط على تركيا من خلال حزب الاتحاد الديموقراطي، وجر روسيا إلى المستنقع السوري. إضافة إلى ذلك، تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على إيران للحد من نفوذها الإقليمي، ولضمان أمن إسرائيل وما يسمونه محاربة داعش، وعلق على مزاعم عقد اجتماع في العاصمة بغداد على النحو التالي: "أي مفاوضات بين تركيا وسوريا ذات طبيعة أمنية لا يمكن أن تؤدي إلى حل سياسي. إن الحكومة التركية تعمل أيضاً من أجل مصالحها الخاصة. كما أن فراغ القوة العربية أدى إلى صعود قوى إقليمية مجاورة مثل إيران وتركيا وإثيوبيا، وامتد إلى التلاعب بالشؤون الداخلية للدول العربية من خلال الطوائف الدينية. لقد أثرت تركيا على الأحزاب الإسلامية والحركات المسلحة في سوريا". أرادت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الاحتفاظ بها بعيداً عن إدلب وحول إدلب التي تعد آخر جبهة نشطة للحرب في البلاد، قال عازر، إن "مستقبل إدلب مرتبط بمستقبل الحل السوري ككل، لذا فهو مهم" وأن تركيا والولايات المتحدة وأوروبا. دول تحاول إبقاء ادلب خارج سيطرة الحكومة السورية. وتجمع آلاف المقاتلين من مختلف الجماعات العسكرية في ادلب لكنهم خضعوا لسيطرة هيئة تحرير الشام، وهي تنظيم سلفي جهادي. بينما يريد النظام السوري، بدعم من روسيا وإيران، استعادة سيطرته على جمع أنحاء البلاد، تريد تركيا والولايات المتحدة وأوروبا إبعاد إدلب عن سيطرة النظام السوري والضغط عليه ومنع أزمة لاجئين جديدة. تعتبر الأزمة الاقتصادية في سوريا، والتي تؤثر بشكل كبير على المواطنين، من أهم القضايا. وقال عازر "إن المساعدة الاقتصادية التي تقدمها إيران وروسيا للنظام السوري غير كافية بالطبع. كما أن الحل ليس اقتصادياً بل سياسياً. ومن الصعب جداً، وربما مستحيل، تحسين الاقتصاد السوري دون حل سياسي"، في إشارة إلى لمحادثات جنيف التي عقدت في يونيو ٢٠١٢ كحل. وقال عازر: "إن مفتاح التغيير هو إعلان جنيف I. يجب تقديم الدستور للاستفتاء وإجراء الانتخابات حسب الدستور الجديد، ويجب فتح المجال أمام كل التعبيرات الفكرية-السياسية لكي تنتظم في العملية الديمقراطية". وقال: "لا توجد طريقة أخرى لعملية التغيير الديمقراطي ولا توجد طريقة أخرى لتجاوز الأزمة السورية". وتابع عازر الذي يرى الأطراف في حرب السنوات العشر في البلاد على أنهم "أطراف لا تستطيع هزيمة بعضها البعض"، على النحو التالي: "السوريون منقسمون إلى ثلاثة تخوم: موالاة ومعارضة وتردد، وكانت هذه التخوم الثلاثة عابرة للطوائف والأديان وإن كان غالبية كاسحة من الطوائف الإسلامية غير السنية مع السلطة وكذلك عند المسيحيين، فيما يلاحظ أن هناك انقساماً واضحاً منذ بداية الأزمة وعلى أسس اقتصادية-اجتماعية-ثقافية-سياسية، بين السنة العرب السوريين يجعلهم يصطفون في مواقع مختلفة في الموالاة والمعارضة والتردد. لم يستطع النظام السوري والمعارضة المسلحة أن يهزم أحدهما الآخر، ولم يتوصلا إلى حل. تسبب ذلك في أزمة سورية عامة استغلت من قبل دول المنطقة، والقوى الدولية لتتحول الى أزمة محلية وإقليمية ودولية تتطلب حلاً على نفس المستوى". ركز على المذهب العقائدي وتوحدوا وأشار إلى أن الماركسيين يجب أن يستفيدوا أكثر من غيرهم من تراجع الخط الإسلامي السياسي مع انهيار الإخوان المسلمين في مصر ودول المنطقة، قال عازر: "التركيز على العلمانية التي تمثل حياد الدولة ضد الأديان والطوائف والمعتقدات السياسية. ومن الضروري التأكيد على لامركزية إدارية واسعة ورفض الفيدرالية". وأضاف عازر قائلاً إن على الماركسيين السوريين أن يعملوا معا: "هناك مؤشرات كثيرة على وجود موجة يسارية جديدة في العالم العربي. هذه الموجة واضحة في سوريا ومصر وتونس وخاصة بين الشباب. يجب على الماركسيين السوريين القيام بذلك. من أجل حل، نحن كحزب نعمل على ثلاثة خطوط، الأول هو الخط الوطني العام حيث نتلاقى فيه مع الأحزاب الوطنية الأخرى، والثاني هو اليساري العام حيث نتلاقى فيه مع قوى يسارية عروبية وكردية وماركسية، والثالث نبحث فيه عن طرق لتوحيد الماركسيين مع قيادة سياسية مركزية مع بقاء تنظيماتهم كمدخل الى التوحد في حزب يجمعهم في تنظيم واحد وبرنامج سياسي واحد".

الماركسية والليبرالية: هل هما غرفتان في بيت واحد؟

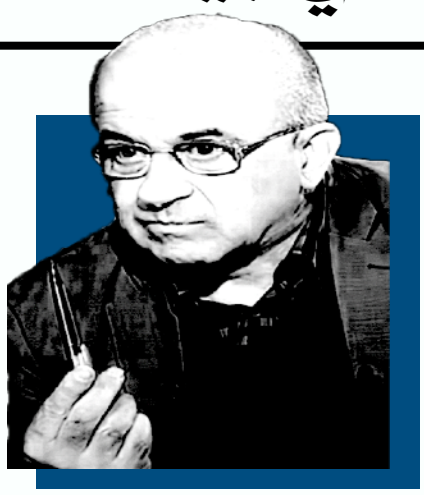

محمد سيد رصاص

تنحوا بعض الأبحاث (انظر مقالة صالح ج.آغا : "اليساريون العرب والليبرالية: ردّة أم عودة ؟"، جريدة الأخبار، تاريخ ٥-٩-٢٠٠٦) إلى ربط تحول يساريين عرب (إقرأ: ماركسيين) نحو الليبرالية بوجود «افتراضات مشتركة بين الفكر اليساري لهؤلاء من جهة، والليبرالية الأوروبية من جهة أخرى ـ تتمثل في ـ العداء للفكر الديني الغيبي. وينبع هذا العداء من جذور مشتركة لفكر الليبراليين واليساريين في فلسفة التنوير الأوروبية التي تدعو إلى رفض أي سلطة على الفكر غير سلطة العقل ـ حيث ـ نشأ اليسار الأوروبي في هذه البيئة التنويرية الغربية". كما أن (آغا) يفسر النزعة الأميركانية الموجودة الآن عند هؤلاء اليساريين السابقين بأن تحولهم نحو الليبرالية «ممزوج بحنين إلى ماض استعماري من المفترض أنه متنور، حتى إن بعض اليساريين العرب رأى في الغرب واستعماره قوة تقدم تدمر القوى التقليدية العربية وتفسح المجال أمام تطور عربي»..

كان هذا الرأي، بشأن العلاقة بين الماركسية والليبرالية ووجود «نبع مشترك» لهما في (عصر الأنوار) الفرنسي في القرن الثامن عشر سائداً حتى جاء جورج لوكاتش عام ١٩٢٣ في كتابه «التاريخ والوعي الطبقي» برأي مغاير رأى فيه أن كارل ماركس قد قام بقطيعة نقدية عبر الهيغلية مع (المادية الفرنسية) التي سمّاها «الشكل الايديولوجي للثورة البورجوازية»، متشككاً في فهم انجلز ولينين وبوخارين للماركسية أثناء محاولتهم تأسيس ما سمّوه «المادية الديالكتيكية» (لم يستعمل ماركس هذا المصطلح، ولا مصطلح المادية التاريخية) على أسس مادية عصر الأنوار الفرنسي، ومتهماً إياهم بأنهم يريدون إعادة ماركس إلى ما قطعه مع تلك المادية (ديدرو، دوهلباخ...إلخ)، التي قامت على أسسها الفلسفة الوضعية (أوغست كونت)، والتي استمد مؤسس الليبرالية جون ستيوارت ميل أسسه الفلسفية منها أثناء وضعه مذهبه الليبرالي في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

تشارك مع لوكاتش في هذا الرأي كلّ من المفكر الألماني الماركسي كارل كورش، ومؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي، وقد تعرض لوكاتش وكورش لهجوم مقذع وصريح شنّه عليهما بوخارين وزينوفييف بسبب ذلك في مؤتمر الكومنترن الخامس (حزيران ـ تموز ١٩٢٤)، حيث اتهما بـ«الارتداد نحو الهيغلية القديمة»، فيما نجد غرامشي، الذي تأثر بتأكيدات الفيلسوف الإيطالي بنديتو كروتشه على ربط ماركس بالفلسفة وهيغل يعبر عن تشكيك بانجلز وعن رفضه تصديق أن كل ما نسبه انجلز إلى ماركس «أصيل كلياً ولا يحتاج إلى إعادة نظر»، في رفض لمحاولة انجلز تحويل الماركسية إلى «علم». بدلاً من فلسفة ومنهج تحليلي، وهو ما تشارك فيه، مع انجلز، كل من لينين وبوخارين، حتى تتوجَ ذلك مع ستالين في كتابه «المادية الجدلية والمادية التاريخية» الصادر عام ١٩٣٨.

في هذا الإطار، تشارك الستالينيون العرب، الذين سيطروا على الحركة الشيوعية والفكر الماركسي في البلاد العربية، مع الوضعيين في رؤية انعكاسية ميكانيكية لعلاقة الفكر بالواقع، تقول إن الفكر والمشاعر وكل الظواهر الذهنية والروحية يمكن إعادتها آلياً إلى سياق العمليات المادية، وإنها مجرد مرآة للأخيرة: من هذا المنطلق رأينا كاتباً، مثل سلامة موسى، يجمع بين المشاركة في تأسيس الحزب الشيوعي المصري في

العشرينيات وبين فكر وضعي يذهب في ماديته الميكانيكية إلى حدود قصوى وبين الإعجاب بالفابية وفكر حزب العمال البريطاني الذي كان ضمن (الأممية الثانية)، المعاد تأسيسها بعد عام ١٩١٧ على أفكار مؤسس (الاشتراكية الديموقراطية) إدوارد برنشتاين الذي كان تلميذاً نجيباً لإنجلز، والذي لم يختلف في نظراته الفلسفية، بخلاف السياسية والاقتصادية، عن لينين وبوخارين وستالين. وقد حصل، في فترة ١٩٣٥ ــ ١٩٤٧ بعد أن وضع ستالين سياسة (الجبهة الوطنية المتحدة) في مؤتمر الكومنترن السابع، أن وجد الشيوعيون العرب أنفسهم ليس فقط في تشارك بالنظرة الفلسفية مع الليبرالية والوضعية، كان يجعلهم أقرب إلى لطفي السيد وطه حسين، بل أيضاً في تشارك سياسي مع الغرب الاستعماري ضد الفاشية والنازية، ترجم نفسه في سكوت خالد بكداش على اتفاقية حكومة (الجبهة الشعبية) الفرنسية ــ التي كانت تضم الشيوعيين ــ مع الأتراك على سلخ لواء اسكندرون عام ١٩٤٧، وفي وقوف زعيم الحزب الشيوعي العراقي (فهد) ضد ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيين عام ١٩٤١، وفي تبعية الشيوعيين الجزائريين للفرنسيين، ثمّ في رؤية برنامجية تقرّبية من (البورجوازية الوطنية) كما نجد في برنامج الحزب الشيوعي السوري اللبناني الصادر عن مؤتمر (كانون أول ١٩٤٣)، فيما نجد أن التفارق السياسي الذي استعرَ بين الشيوعيين العرب والليبراليين، في فترة الحرب الباردة، كان على أسس سياسية ــ اقتصادية ــ اجتماعية محضة، ولم يمتد إلى الجوانب الفلسفية، باستثناء محاولات قدمها ماركسيون عرب مستقلون عن الأحزاب الشيوعية، مثل عبد الله العروي، أو مفكرون ماركسيون فصلوا من الحزب الشيوعي مثل الياس مرقص وبالذات في كتابه «المذهب الجدلي والمذهب الوضعي»، فيما لم يقدم ياسين الحافظ حدوداً فلسفية واضحة، في نظرته إلى الماركسية، تحدد تخومها تجاه الليبرالية. من هنا، «لم يكن غريباً أن نجد الكثير من الشيوعيين والماركسيين العرب المتسفيتين» منذ بدايات الانهيار السوفياتي عام ١٩٨٩، وهم يقومون بالترحال من ستالين إلى طه حسين، ثم يتلمسون شيئاً من إدوارد برنشتين، حتى وصولهم إلى ليبرالية صريحة بعد عام ٢٠٠٣ ممزوجة مع مراهنة على الأميركي الذي أتى في تلك السنة بدباباته إلى بغداد، فيما لا نجد ذلك عند الماركسيين العرب، المتشربين بفكر كارل ماركس ولوكاتش وغرامشي والقاطعين معرفياً مع اللينينية - الستالينية. وكان واضحاً، في فترة البيريسترويكا، أن الخلاف، بين الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتشوف ومسؤول منظمة موسكو للحزب بوريس يلتسين، متمحور بين (اشتراكية ديموقراطية) و(ليبرالية): كان هذا انتقالاً من غرفة الستالينية إلى غرفتين موجودتين ضمن بيت واحد، وهو ما ينطبق على انتقال الكثير من الشيوعيين الستالينيين في البلدان الصناعية المتقدمة إلى الإشتراكية الديموقراطية بعد عام ١٩٨٩، وعلى انتقال العديد من نظرائهم في البلدان المتخلفة إلى الفكر الليبرالي. الأمر: ليس «ردَة» أو «عودة» عند الشيوعيين والماركسيين العرب المتسفيتين المنتقلين بعد عام ١٩٨٩ إلى الليبرالية، بل هو انتقال ضمن البيت الواحد، فيما هناك حدود كتيمة بين كارل ماركس وجون ستيوارت ميل.

المسار

بين تركة الماضي وتحديات المستقبل

سمير سالم

في بقعة من شرق المتوسط، تقاسم الفرنسيون والبريطانيون تركة الإمبراطورية العثمانية. وفي سنة ١٩٢٠ أعلن الجنرال "غورو" قيام دولة "لبنان الكبير" وقاد جيشه إلى دمشق، وكان من الطبيعي أن تنشأ علاقات اقتصادية وسياسية بين هذين الكيانين. فمن بعيد تبدو الأراضي اللبنانية بمثابة خاصرة بحرية لسوريا، وتلتقي المسارات التاريخية لهاتين الدولتين في العديد من النقاط. الدولتان اللتان قسمتهما "سايكس بيكو"، وبمؤسسات مشتركة بقيت لفترة من الزمن مثل بنك سورية ولبنان، والذي حمل هذا الاسم لفترة تجاوزت استقلال البلدين. وارتبطت العلاقة بين الشقيقتين بالكثير من القصص التي يمكنك أن تسمع نسخاً عديدةً ومتنوعة منها، إلا أنها وعبر التاريخ الحديث تشكلت في المخيّلة السياسية عبر عدد من الأحداث البارزة، التي صنعت

التاريخ السياسي للعلاقة بين البلدين. ولعل أكثرحادث تاريخي تتجلى فيه نوع العلاقة بين البلدين هو حين انفجر الوضع الداخلي في لبنان إثر محاولة الرئيس "كميل شمعون" الدخول في تحالف مع الغرب عام ١٩٥٨ بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. ولم تنته الأزمة إلا بعد تدخل الرئيس "جمال عبد الناصر" سياسياً مّما أدّى إلى حلول "فؤاد شهاب" محل الرئيس "كميل شمعون". وتّم التوصل إلى اتفاق يمنح لبنان الحرية الكاملة كدولة مستقلة في الداخل اللبناني، أما فيما يتعلق بسياسته الخارجية فإنه لا يجوز للسلطة اللبنانية اتخاذ القرار إلا بعد التنسيق المسبق مع "الجمهورية العربية المتحدة". تتجلى في هذه الحادثة التاريخية النظرة الإقليمية إلى لبنان بوصفه خاصرة قاصرة لسوريا.

الأخ الأكبر الغريب

دائما ما اعتبرت سوريا بمثابة الشقيقة الكبرى للبنان، وذلك بحكم الجغرافيا، وفي رواية "جورج أورويل" الشهيرة " ١٩٨٤" يستخدم "أورويل" مصطلح "الأخ الأكبر" برمزية الخوف من الدولة الأمنية، "الأخ الأكبر" يراقبك، في حكايتنا هذه تحّولت الشقيقة الكبرى إلى "الأخ الأكبر"، فلا يمكننا تناول العلاقات السورية – اللبنانية دون التطرق إلى حقبة أساسية من تاريخ لبنان، وهي حقبة الدخول السوري إلى لبنان والتي استمرت منذ سنة ١٩٧٦ وحتى ٢٠٠٥ بعد اغتيال رئيس الوزراء "رفيق الحريري"، وخلال هذه السنوات شهدت السياسة اللبنانية والدور السوري نفسه العديد من التحولات، فبعد التدخل عام ١٩٧٦ تحت غطاء "قوات الردع" لإيقاف الحرب الأهلية، تحول الدور السوري باتجاه ضبط القوى المتصارعة، وتجريد الميليشيات من سلاحها، ومن كان يرتدي اللباس العسكري من أمراء الحرب والطوائف البارحة صاروا رجال برلمانيين يرتدون البدل الرسمية. ولم يكن التدخل السوري في لبنان يهدف فعلياً إلى تمكين أحد الأطراف المتقاتلة من السيطرة على الساحة السياسية أو العسكرية على حساب الأطراف الأخرى، فنفس القوات التي قصفت "بيروت الشرقية" كانت إلى جانب الميليشيات المسيحية في "تل الزعتر"، وأصبح الدور السوري هو حجر الأساس في السياسة اللبنانية، وتمثل ذلك بنموذجين بارزين هما اللواء "غازي كنعان" الذي مات في ظروف غامضة بعد أشهر قليلة من اغتيال الحريري، وخلفه اللواء "رستم غزالة"، ويتحدث معارضو الوجود السوري عن دورهما بصفتهما حاكما لبنان الفعليين في فترة الوجود السوري، وبالتأكيد تشكلت حالة من العداء للوجود السوري وخصوصا في الشارع المسيحي الذي عد قسم كبير منه نفسه أكبر الخاسرين جراء "وثيقة الوفاق الوطني اللبناني" عام ١٩٨٩ -المعروفة بـ "اتفاق الطائف"- الذي كان فعلياً حصيلة اتفاق أميركي - سوري – سعودي. فبعد أن كان "بشير" يصفهم بـ "قديسو هذا الشرق وشياطينه"، وما تبع ذلك من نفي لـ"ميشال عون" ومحاسبة "سمير جعجع" وحده دون الكثير من أمراء الحرب، عزز هذا المشهد كله الشعور بالإضطهاد لدى قسم كبير من الشارع المسيحي، الذي شعر أنه المستهدف دون غيره. فيما كان أكبر الرابحين من هذه التغيرات هو رئيس الوزراء "رفيق الحريري" الذي صعد إلى واجهة المشهد الاقتصادي والسياسي في الفترة الممتدة من نهايات الثمانينيات إلى اغتياله عام ٢٠٠٥.

تكرس العداء للوجود السوري في لبنان وظهر إلى العلن بحدة أكبر وشمل شريحة أكبر من الشارع اللبناني بعد عام ٢٠٠٥. وحين نتذكر أحد أكثر المشاهد تأثيراً في تاريخ المنطقة في مخيّلتنا السياسية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، يظهر أمامنا شريط بصري للأحداث التي توالت بسرعة كبيرة في عام ٢٠٠٥. ابتداءاً بالسيارات المحترقة في مشهد من السحب الرمادية في يوم ١٤ شباط اليوم الذي شهد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، حتى الحشود التي كانت تظهر في أيدي بعضهم صور الرئيس السوري بشار الأسد بين أعلام لبنان في تظاهرة ٨ آذار التي دعت إليها بعض القوى اللبنانية وأبرزها حزب الله لتشكر الدولة السورية على ما قدمته للبنان، في مقابل الرد بعد بضعة أيام بحشود كانت تنادي بضرورة رحيل القوات السورية فورا عن أراضي لبنان في ١٤ آذار، وصولا إلى مشاهد باصات الجيش السوري تنسحب خارج الأراضي اللبنانية والعسكر يرفعون إشارات النصر ويلوحون للكاميرات التي تصورهم في أواخر شهر نيسان عام ٢٠٠٥.

ليلة سقوط الملك

ومع بداية الأزمة السورية سنة ٢٠١١، كان الأمر بالنسبة للمخيلة السياسية لكثير

من القوى بمثابة انكسار صنم القوة. لذلك استغلت القوى المعارضة للنظام السوري في لبنان الفرصة، للدعوة لإسقاط النظام وفق النموذجين "المصري" و"التونسي" أولا، ثم النموذج "الليبي" تالياً، وظهر بشكل جلي شرخ واضح في الشارع اللبناني تجاه القضية السورية. فمن جهة أولى بدأ حزب الله وحلفائه يقفون بنسب متفاوتة إلى جانب بقاء الدولة السورية بوصفها "سند المقاومة"، ومن جهة أخرى كانت كلمة رئيس حزب "القوات اللبنانية" تثير الكثير من الصخب بقوله: فليحكم الإخوان وإن كان ذلك من باب اجتزاء لما قاله، إلا أن أحدا لم يتخيل أن يصرّح قائد القوات اللبنانية التي يعرف الجميع تراثها الحربي والثقافي بكلمات كهذه. لم يكن سمير جعجع عاملًا أساسياً في الأزمة السورية بالطبع، بل هو كغيره من القوى السياسية اللبنانية بقي في موقعه الأساسّي، وبنى موقفه من "الربيع العربي" والأزمة السورية على معيار وحيد هو مثنوية العداء/التأييد للنظام السوري. ازدادت حدة المشهد مع مرور سنوات الأزمة، بتأسيس مشهدين إضافيين هما: تدخل "حزب الله" عسكريا في الأزمة السورية، والنزوح السوري إلى الأراضي اللبنانية. لم يتوقف إذا الدعم عند الخطاب الإعلامي، شعرت الكثير من القوى اللبنانية أن الأزمة السورية هي ميدانها الطبيعي، فتوجهت القوافل المسلحة، والأفراد المتحمسون، إلى ساحات قتال جديدة، يعتبرون أنفسهم فيها جزءاً من اللعبة الكبرى التي تجري في أراضي سوريا. وتحّول ملف اللجوء السورّي إلى ورقة سياسية بامتياز، بعد تجريدها من أّي بعد غير سياسي. أصبحت مسألة النازحين بمثابة ورقة للضغط باتجاهين مختلفين، أحدهما استخدام النازحين كورقة ضغط على النظام السوري، وآخر التنسيق مع النظام لعودة اللاجئين قسرياً. ليبدو الوضع ميدانياً مختلف

عما اعتادت أن تكون عليه العلاقات بين البلدين. فتكسرت رمزية "الأخ الأكبر" إلى حد كبير، ليصبح الوضع مقلوبا إلى حِد ما. ولأول مرة كانت نقاط العبور الحدودية مزدحمة باتجاه بيروت وليس باتجاه دمشق. فبعد أن كان الوجود السورّي هو المحور الأساسي في السياسة اللبنانية لفترة ليست قصيرة عند مقارنتها بتاريخ البلدين بعد الاستقلال، أصبحت أطراف الأزمة السورية تستعين بأشقائها إن كان على المستوى العسكري وعلى المستوى السياسي، لتحاول أن تفرض سيطرتها على أرض المعارك أو حتى خارجها.

احتمالات

يبدو اليوم أن نعمة أو نقمة الشقيقين مستمرة في مسارها في التاريخ، بحكم العديد من الارتباطات المستقبلية الحتمية، والأزمات الحياتية المشتركة التي تلغي أي شعور بالعداء بين الشعبين أو الحكومتين مستقبلا. وتتعلق احتمالات العلاقات السورية - اللبنانية بالتسوية الدولية التي تنتظر الأزمة السورية، والتي سيكون لها تأثيرا كبيرا على السياسات اللبنانية سواء الحزبية أو الدولتية من خلال تعامل الّدولة اللبنانية مع ملف اللجوء السوري، الذي يبدو حتى الساعة ملفاً عالقاً في وسط التجاذبات السياسية، بين خطابين أحدهما يتعامل معه بوصفه قضية إنسانية تشكل إزعاجا للنظام مع رفض أي قنوات دبلوماسية مع النظام السوري، والخطاب المقابل يتعامل مع اللاجئين وفق مبدأ ضرورة عودتهم إلى سوريا بعد التفاوض مع النظام على آلية رجوع اللاجئين. وفي ظل سوء وتردي الوضع الاقتصادي في الداخل اللبناني وانتشار خطاب الكراهية ضد اللاجئين المرتبط بالخطاب الشوفيني الشعبوي عند شخصيات مؤثرة في الشارع اللبناني - أبرزها وزير الخارجية "جبران باسيل"-، وقلة فرص العمل وازدياد الطلب على المواد الرئيسية، والخوف المستمر عند بعض اللاجئين من عواقب العودة إلى الداخل السوري، يشعر العديد منهم وكأن لا مكان لهم على هذه الأرض. وإلى جانب انتظار حل ملف النازحين السوريين، وغيره من الملفات المرتبطة بالأزمة السورية والتي تلقي بثقلها على الواقع الاقتصادي في لبنان يبدو أن هناك اتجاه في لبنان إلى انتظار تسويات ما بعد الحرب حتى تسنح الفرصة لبعض الشخصيات المقربة من السلطة للمشاركة في إعادة الإعمار أو غيرها من الملفات التي قد تعود بالفائدة المادية عليها، حتى وإن كانت بعض هذه الشخصيات تبث طوال الوقت خطاب الكراهية ضد اللاجئين السوريين في لبنان، أو تستخدم ورقة اللاجئين للحصول على مساعدات دولية، في صورة يتجلى فيها تماما أن رأس المال لا يعترف بأي فوارق أيديولوجية أو سياسية. بالتأكيد يبدو أن قدر الشعبين كما كان مشتركا ومتقاطعا في العديد من صفحاته، سيبقى كذلك، فإن التحّول السوري إلى نظام يؤمن بمفاهيم المواطنة والسيادة سيشكل مكسبا لكلا البلدين، وسيفكك الصورة الشبه بطريركية في العلاقة بين البلدين، والخوف كل الخوف من أن يتحّول البلدين إلى بلاد تحكمها السفارات، وتقرر لهما اليوم والغد.

القوى الطبقية: الانتقال الديمقراطي والانتفاضات العربية

جيمي اليسون
إعداد وترجمة رامز باكير

«تم ارسال المقال الاصلي من قبل الأُستاذ جيمي اليسون، الباحث في قسم السياسة والعلاقات الدولية في جامعة ويستمينستر في لندن»، المقال كاملاً تم نشره في ٢٥ آذار ٢٠١٥ من قبل مركز «Taylor and Francis» المتخصص بنشر أبحاث ومقالات أكاديمية.

تتدخل هذه المقالة في النقاش المفتوح و المستمر حول الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي أعقاب انتفاضات عام ٢٠١١ ، وخاصة بخصوص معالجة الفشل المُتصور لهذه الانتفاضات في تحقيق "الانتقال" إلى النماذج الديمقراطية الليبرالية. وذلك استناداً إلى أساليب علم الاجتماع التاريخي المقارن المستخدم في التحليلات الأساسية للتحول الديمقراطي والدكتاتورية في أوروبا وآسيا والامريكتين ، و تسعى هذه المقالة أيضاً إلى شرح مختلف مسارات دول الانتفاضة العربية من حيث عدة عوامل هيكلية، ألا وهي: توازن القوى الطبقية ؛ الاستقلال النسبي للدولة ؛ والسياق الجغرافي-السياسي. ، و تقدم المقالة مقارنة تجريبية لحالات مصر وتونس وسوريا كنقاط مرحلية من سلسلة متواصلة من النتائج بعد الانتفاضة العربية. وتُوجه هذه المقالة انتقادات لغياب التحليل الطبقي في نظرية التحول الديمقراطي السائدة ، وتفترض بدلاً من ذلك دوراً مهماً لحركات العمال في جلب العناصر الأساسية للديمقراطية الليبرالية. ومن الواضح أن المقارنة التجريبية تدعم هذه الفرضية. ففي تونس الدولة التي كانت فيها الحركة العمالية هي الأقوى و الأكثر استقلالية في بلدان "الربيع" ، تم التوصل فيها إلى تسوية ، بينما سوريا التي كانت فيها الحركة العمالية الأضعف والأقل استقلالية، انزلقت فيها البلاد إلى الثورة المضادة والحرب الأهلية. و بقية حالة مصر بين هذين القطبين.

إن التصورات السائدة عن الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١ يتلخص في أنها فشلت في إحداث التحول الذي طال انتظاره إلى الديمقراطية الليبرالية في المنطقة. لقد تحولت مسألة ما إذا كان "الربيع العربي" المزعوم ينقلب على مفاهيم الحكمة السائدة عن الشرق الأوسط والتي تقول "لماذا حقق الربيع العربي هذا القدر المتواضع من المكتسبات ؟"(١). إن طرح المسألة بهذه الطريقة يعيد دراسة السياسة المقارنة في العالم العربي إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الانتفاضات: نقاش يُتناوبُ فيه بين البحث عن علامات باهتة عن "التحول الديمقراطي" من جهة ، ومحاولة فهم بنية سلطوية تبدو مرنةٌ ومراوغة جداً من جهة أخرى.(٢) ويشدد منظري التحول الديمقراطي في هذه المناقشة الطويلة الأمد على التفسيرات الثقافية السياسية لفشل التحول الديمقراطي ، مثل الطابع السلطاني و السلطوي لأنظمة ما قبل الانتفاضة ، ودور الدين في الحياة العامة (٣) أو انعدام الثقة المتأصل في الميراث الاستبدادي في ثقافة المجتمع الذي أعاق عملية الانتقال عن طريق التفاوض. (٤) في هذا المقال المطول يناقش جيمي اليسون، الدكتور والمحاضر والباحث في قسم

السياسة والعلاقات العامة لجامعة ويستمنستر ، أنه على الرغم من امكانية إثبات أن الثورات العربية قد فشلت - وهو استنتاج ضعيف بالنظر إلى العمق التاريخي لهذه الأحداث - فقد تغافل هؤلاء المنظرون عن الانماط التكرارية عن حالات سابقة من "التحول الديمقراطي". كما وثق «**Rueschemeyer**» و «**Stephens and Stephens**» (٥) "مركزية الطبقة العاملة" في تحقيق كسب الحد الأدنى من ضمانات الحقوق المدنية والحكومة التمثيلية المنتخبة بشكل عادل ، والتي يعتبرها منظرو التحول جوهر الديمقراطية. على حد تعبير «**Andrea Teti**» ، "نقطة النهاية التصنيفية لإطار عمل الديمقراطية - الديمقراطية الليبرالية" (٦). إن التعامل مع الثورات العربية باعتبارها أحداثاً سرية يمكن بعدها التفاوض بنجاح على "الانتقال" إلى هذا التنوع من الديمقراطية بين النخب ، يجعل من البنية المؤسسية لهذه العملية وتوقيتها العامل الأكثر أهمية: مما يؤدي إلى استبعاد عامل الاقتصاد السياسي للقواعد الاجتماعية للجهات الفاعلة، وجعله عاملاً ثانوياً. كل هذه التحليلات نراها حاضرة في اعمال منظري التحول الديمقراطي (٧). ويؤدي هذا التركيز في التحليل إلى فرضيات الانقسام بين "الليبراليين العلمانيين" أو "الديمقراطيين العلمانيين" والإسلاميين (الذين تكون مؤهلاتهم الديمقراطية محل تساؤل دائم) على حساب أي انقسام آخر في المجتمعات المعنية ، إلى الحد الذي يختفي فيه مفهوم الطبقة والاقتصاد السياسي من التحليل حرفياً. ومن ثم فإن النهج الانتقالي يفقد الطبقة العاملة دورها ، والرابط القوي بين قوة الحركات العمالية وكسب الحد الأدنى من الحقوق الديمقراطية في المنطقة.

و بالاعتماد على إطار عمل (**Rueschemeyer et al.'s Capitalist Development and Democracy**) ، و بالاعتماد بالمقارنة بين مصر وسوريا وتونس على الاسس الثلاث "مجموعات القوى - توازن القوى الطبقية ، ودرجة استقلالية الدولة"، وتوضيح الظروف الجيوسياسية ، لهذا الارتباط(9.) تماشياً مع علم الاجتماع التاريخي لظواهر الدولة وتأثيرها على التحول الديمقراطي، يسعى جيمي اليسون من خلال هذه المقارنة إلى إثبات أن جزءًا كبيرًا من التباين في الديناميات والنتائج للانتفاضات العربية، يكون في تناسب تام مع درجة حشد وتنظيم ووعي العمال ومشاركتهم في الثورات.

تنقسم هذه المقالة إلى ثلاثة أجزاء. أولاً ، يقدم الكاتب من خلالها انتقاداً لغياب دور الطبقات الشعبية في نظرية التحول الديمقراطي. وثانياً ، أعرض الخطوط العريضة البديلة التي طرحها **Rueschemeyer** وآخرين على هذه الأسس للنهج ، وأسلوبهم في مقارنة مجموعات القوى الخاصة بكل من القوى الطبقية ، واستقلال الدولة ، والعلاقات الجيوسياسية. ~~وفي الجزء الثالث والأخير ، أقدم سرداً مقارناً للثورات، التونسية والمصرية والسورية ، مما يدل على أن الحالات التي تتمتع بأعلى درجة من التنظيم المستقل للطبقة العاملة قد حققت أكبر قدر من الإنجاز فيما يتعلق بالانتخابات النيابية والحريات الدستورية ، وإن كان ذلك مع خطر مشاركة "الدولة العميقة" الأكثر وضوحاً في الحالة المصرية.~~

نظرية الانتقال الديمقراطي: « نقد»

إذا كانت الدول العربية واقعة في خضم مرحلة تحول انتقالي، فشلت أم لم تفشل، إلى اي نقطة نهاية هم ماضون في هذا التغيير عن الحالة السابقة؟ يلاحظ في دراسات وتحليلات «التحول الديمقراطي» أو الدمقرطة آنها تتشارك نقاط اساسية مشتركة "نفس النواة؛ فيما بينها-هي اساساً لبرالية، كالانفتاح على الأسواق حرة ؛ ديمقراطية على الطراز اليورو أمريكي (١٠). والديمقراطية في هذا السياق تعني الاقتراع العام، والذي يتم من على أساسه انتخاب النخب الحاكمة ، يتم تقييد سلطة هذه النخب من الناحية النظرية من حيث ما يمكنها القيام به (حرية تكوين الجمعيات ؛ حرية التعبير ؛ وما إلى ذلك) والمجال المتاح ، ولكن دون تدخل ظاهري في علاقات القوة التنفيذية للاقتصاد على سبيل المثال.

إن هذه النتائج التي يتوصلون اليها منظري «الانتقال الديمقراطي» تكون نابعة من جدل النخب القديمة والحديثة بهدف انتاج مؤسسات جديدة على الطراز المذكور «الديمقراطية اليورو أمريكية»: مثالاً على ذلك الإضرابات التي تعكس استياء

اقتصادي وسخط اجتماعي، والتي حتى ولو شكلت متغيراً حاسماً، تبقى ديقة وتحت سيطرة النخب الفاعلة، مما يشكل تهديداً لعملية التحول ذاتها، فعلى سبيل المثال، تنظر تحليلات التحول الديمقراطي في مصر تحول الطاقة الشعبية بعيداً عن حالة "الانتفاضة الجماهيرية"، بل وكأنها حملات انتخابية. ثم يتحول المتغير المركزي بالنسبة لهؤلاء المنظرين إلى عملية تفاوض، بحيث يعمل المتشددون في النظام والمعارضة على تهميش بعضيهما. (١٣) وينطبق هذا تماماً على القضايا العربية. فيرى منظرو التحول الديمقراطي أن جذور فشل مصر في الظهور كديمقراطية ليبرالية تكمن في الميراث الاستبدادي لكل الأطراف الفاعلة: مثال ذلك ما إذا كان ذلك في ظل عدم كفاية اعتدال جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بالمقارنة مع حركة النهضة التونسية. (١٤)؛ وعدم شفافية المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحفاظ على صلاحياته فيما يتعلق بأجزاء كبيرة من الدولة والاقتصاد. (١٥) وفي سوريا، تُرجع "ستيبان" و "لينز" وحشية استجابة الدولة لما تصفه بكلماتها "الطابع السلطاني" للنواة الحاكمة، والتي تحكم من خلال زرع مخاوف "عقلانية" من العواقب الجذرية لسقوط النظام في سياق الانقسام الطائفي (١٦). غياب الثقة بين الاطراف الفاعلة، وغياب دور دولة المؤسسات ، ودور القضاء والعملية الانتخابية بشكلها الصحيح، كل هذه العوامل وغيرها تشرح فشل تحقيق الديمقراطية الليبرالية المحدودة، والتي من المفترض انها كانت المطالب الاساسية التي شكلت حركات الاحتجاج (١٧).

ولكن ماهي العواقب أو التداعيات التي تنطوي عليها تحليلات و سرديات منظري التحول الديمقراطي عن الانتفاضات العربية؟

يزعم "كارو" وآخرون أن أغلب الدول "الانتقالية" لم تكن في طريقها إلى الديمقراطية (١٨)، حيث كانت تحتل مركزاً متوسطاً من حيث «التعددية» أو الاستقلالية والهيمنة على القرار السياسي. (١٩) كانت مراحل الديمقراطية غائبة في اغلب الحالات، ففي الكثير من الاحيان تكون الانتخابات ممارسة ضحلة وميكانيكية، مجرد موروث ثقافي-اقتصادي-مؤسساتي. من بين معظم أوجه الضعف في الدولة، كانت لهذه الأعراف والموروثات أهمية بالغة وحيوية (٢٠). وعلى الرغم من القدر العظيم من الحساسية اتجاه هشاشة العملية الانتقالية "المفترضة" التي يبديها منظرو التحول الديمقراطي، إلى انهم ما زالوا يميلون إلى تقليص واختزال الجهات الفاعلة إلى ثالوث (النظام القديم، الاسلاميين، و الليبراليين العلمانيين)، بافتراض ان الطرف الثالث «العلمانيين الليبراليين» يشار إليه ضمناً أنه ممثل الطبقة الوسطى بتوجهه الغربي ،وأنه يشكل نواة الانتفاضة. ويُرجعون تفسير "الحصاد المتواضع للانتفاضات العربية" إلى انعدام التسامح المتبادل أو لافتقار بناء موقف ديمقراطي ليبرالي لبناء الثقة بين الجهات الفاعلة الثلاثة في العملية الانتقالية(٢١).

ما هو مطلوب هو توجيه رؤية نقدية على مستوى اعمق: عن فهم الاطراف الفاعلة الحقيقية وراء الانتفاضة وخصوصاً مع غياب الدور الاجتماعي التاريخي لهذه الاطراف. فضلاً عن ذلك، فإن الأدلة التجريبية تميل إلى معارضة اهمال الطبقات الشعبية في النموذج الوارد اعلاه. ومن الصعب تعقب أو قياس الحجج والتحليلات التي يسوقها منظرو التحول الديمقراطي فيما يتعلق بالفئات الطبقية لهذه المجتمعات، بل و يكاد ان يكون نادر الذكر في نصوصهم. فمثلاً، يلاحظ ورود كلمة "اسلاميين" اثناعشر مرة في مقال "ألفريد ستيبان" حول تونس، وكلمة "العلمانية" سبع مرات، بينما ترد كلمة "الاتحاد العمالي" أو "النقابة العمالية" مرة واحدة، رغم الدول الرئيسي التي لعبته هذه الاتحادات والمنظمات في اسقاط نظام بن علي (٢٢).

وفي عدد خاص من جريدة «**The Journal of Democracy**» ٢٠١٣، بشأن النتائج المتواضعة التي حققتها الانتفاضات العربية، كان هناك غياب تام للعامل الطبقي، ولم يشار لهذا العمل بتاتاً، إلا في افتراض أن المحتجين كانوا يمثلون "الطبقة المتوسطة العلمانية". إن الانقسامات الاجتماعية الوحيدة التي تظهر باستمرار في تحليلات متبنوا نظريات التحول الديمقراطي للانتفاضات العربية تتعلق بالهوية الدينية، سواء كانت تتعلق بالانتمائات الطائفية، أو بما يتعلق بدرجة مراعات المصاد التشريعية الدينية في النظام السياسي، أو الدور

الذي يخصص لها. وهذا المنظور لاديناميكيات أو العوامل المحركة الفعلية للانتفاضة فحسب، بل و يتجاهل وسائل و أدوات في علم الاجتماع التاريخي كان من الممكن استخدامها على نحوٍ مثمر لفهمٍ أوسع لنتائج الانتفاضات العربية.

علم الاجتماع التاريخي لـ«التحول الديمقراطي» ودور الحركة العمالية:

من الممكن علاج العيوب الموجودة في نهج وتحليلات منظرو التحول الديمقراطي من خلال الاستعانة بمنظور آو بتقليد مختلف في دراسة الديمقراطية. مثال أعمال «جويلير مو أوديل» (٢٣)، أو حتى بالعودة إلى دراسة «بارينغتون مور» (١٩٦٦)، الذي قدم دراسة رائدة عن الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية. إن نهج الاقتصاد السياسي في التحليل والتعامل مع ظهور أنماط الانظمة الحاكمة يحتاج إلى نظرة أطول و أوسع، نظرةً تربط بين مخاوف التحول الديمقراطي، وعلم الاجتماع التاريخي و الدولة. ولا بد أيضاً من الاشارة باهمية إلى مجموعة أعمال أُخرى، مثال أعمال: «جيرف فورغينغ» و «روشمايير» عن تطور الرأسمالية والديمقراطية (١٩٩٢)، حيث تؤكد هذه الأعمال على دور الحركات العمالية و اليسار السياسي في المكاسب الاساسية للحقوق الديمقراطية التي تم تحقيقها (٢٤). وفي حين أن «روشمايير» و آخرون يتبنون بشكلٍ خاص نفس تعاريف الديمقراطية "الإجرائية" والليبرالية "الرسمية" التي يستخدمها منظرو التحول الديمقراطي (٢٥)، إلى أن تحليلاتهم تأتي سعياً لفم استمرارية و نتائج نضام الحكم التعددي "Poloyarchy" (٢٦). وهم ينتقدون اساليب الإنتقال مع التركيز على راهنية العملية بدلاً من التركيز التطورات الطويلة الأمد لعلاقات القوى الفاعلة الكامنة ورائها (٢٧). وبدلاً من ذلك هم يقدمون الحجج والتحليلات بأن الديمقراطية نتيجة لتوازن القوى والتحالفات الطبقية. ويعتمدون بشكلٍ خاص على ثلاث مجموعات والتي تشكل اهمية مركزية في التحليل: التوازن بين القوى الطبقية والتحالفات الطبقية؛ الاستقلال النسبي للدولة و المجتمع المدني؛ علاقات القوى العابرة للحدود الوطنية (٢٨). ولقد وجدت الابحاث المقارنة "cross-case comparision" بين التنمية الرأسمالية والديمقراطية النتائج التالية:

كانت الطبقة العاملة الحضرية القوة الاكثر تماسكاً و دعماً في الدفع نحو الديمقراطية، باستثناء الحالات التي تمكن فيها زعيم استبدادي يتمتع بشخصية كاريزمية من دمج هذه الطبقة. وقد تطابق هذا الاستنتاج مع توقعات «روشمايير»، نظراً لان أفراد الطبقة العاملة تسعى إلى دمج الطبقات الدنيا التي نتمون الها اساساً من خلال العملية الديمقراطية (٢٩). لذلك فان استقلال تنظيمات الطبقة العاملة كان عاملاً رئيسياً في نجاح ظهور الاصلاحات الديمقراطية. طبقة الملّاك العليا هي الطبقة الاكثر تماسكاً في معاداة الديمقراطية، خوفاً من خسارة مستودعات العمالة الرخيصة.

وكان التحالف بين الملّاك والبورجوازيين الذي وجد في الديمقراطية تهديداً لمصالحهم أكبر القوى المناهضة للديمقراطية (٣٠). ولقد لعبت الطبقة المتوسطة "بمعنى المهنيين العاملين بأجر، وأصحاب المتاجر وغيرهم" دوراً غامضاً. حيث كانوا داعمين لضمهم ولكن مترددين في الوقت ذاته من منح أو توسيع مجال الحريات والحقوق السياسية لهؤلاء الادنى طبقةً منهم. حيث كانو بمثابة العلف للتحالفات والاحزاب، سواء من الطبقة العاملة أو الطبقة العليا (٣١). وكان الفلاحون المعتالون، أو صغار الفلاحين يشكلون عامل من عوامل التعبئة للديمقراطية، بينما كان العمال الزراعيون يميلون إلى التحالف مع العمال الحضريين (٣٢). وهناك مجموعتين من العوامل الأخرى لهما صلة بتحليل حركة القوي والتحالفات الطبقية، وهما عاملين مترابطين « الاستقلال النسبي للدولة و المجتمع المدني؛ علاقات القوى العابرة للحدود الوطنية». ويجد «روشمايير» آخرون بان الاعتماد الجغرافي السياسي و الاقتصادي له أثر سلبي على تصور الديمقراطية، ويرجع ذلك جزئياً إلى التأثير المباشر الذي يلعبه التدخل الأجنبي، والمساعدة على تعزيز القوة القمعية للجيش وما إلى ذلك، وبسبب أنماط التنمية الاقتصادية الناتجة عن ذلك والتي تعوق نشوء وتنظيم حركات عملية قوية وفاعلة (٣٣). وفيما يتعلق باستقلال جهاز الدولة، كلما زادت هذه الاستقلالية كلما شكلت عامل ضغط

على المجتمع المدني، وخاصةً الحركات العمالية، والتي يعد وجودها ومدى قدراتها عاملاً ضرورياً لتحقيق مكاسب ديمقراطية. وتبقى الدولة التي لا تتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية بالحكم تحت سيطرة عناصر معادية للديمقراطية إلى حد كبير . خصوصاً من ملاك الأراضي والبورجوازية العليا (٣٤). وجد «رويشماير» عبر مقارنتهم التاريخية أن الترابط بين التنمية الرأسمالية والديمقراطية لا يرجع إلى الرأسمالية في حد ذاتها - ناهيك عن إرث البرجوازية البطولية - بل يرجع إلى النضال داخل الرأسمالية: حيث تنتج التنمية الرأسمالية طبقة عاملة متمكنة ، حيث تصبح هذه القوة القوة الأكثر تأييداً للديمقراطية ، بينما تُضعف هذه التنمية القوى المناهضة للديمقراطية كطبقة كبار ملاك الأراضي (٣٥). وبخصوص العالم العربي ، يجد «رويشماير» وآخرون أن خصائص التطور المتأخر أو غير المتكافئ والمكتمل هي عوامل لها تأثير جوهري، فالطبقات العاملة في جنوب الكوكب "كقاعدة عامة" تكون أصغر حجماً وأقل تنظيماً وأقل تمييزاً عن تلك الموجودة في النواة الرأسمالية (٣٦). حيث أن هذا التحليل يعد مناسب بشكل خاص في تناول الدول العربية و التي لا تشبه اقتصاداتها اقتصادات الاقتصادات الأوروبية الكلاسيكية. وكما يبين «رويشماير» و«ستيفينز» والتحليل الوارد أدناه يؤيده ، بإن الطبيعة التفاضلية وغير المتكافئة للتنمية الرأسمالية هي العامل الاساسي الذي يترتب عليه النتائج المختلفة للعمليات الانتقالية. ولا تزال هذه التنمية رأسمالية ، وإن كانت متفاوتة ومتضافرة. و تفتقر معظم الدول العربية إلى الطبقات العاملة الكبيرة والمتماسكة كتلك التي أنتجت حركات عمالية أوروبية وأحزاب ديمقراطية اجتماعية ولكنها تعتمد جميعها على مزيج من: استخراج الموارد (لخدمة اقتصاد الرأسمالية العالمي) ؛ بيع السلع أو الخدمات التي ينتجها الموظفون المجانيين (سواء من قبل الدولة أو من قبل الشركات الخاصة) ؛ أو المدفوعات والدعم من الدول الراعية من الدول الرأسمالية. وهذه الاختلافات في طبيعة التطور الرأسمالي وعواقبها على تكوين الطبقات هي العوامل الاهم التي يحاول «رويشماير» الاشارة اليها.

[في البلدان النامية المتأخرة ، يكون الحجم النسبي للطبقة العاملة الحضرية أصغر بسبب التفاوت في التنمية ، وبسبب ما يترتب وفق ذلك من نمو أقوى في القطاع الثالث... [معنى] أن تصبح التحالفات الطبقية عبر الحدود ذات أهمية حاسمة في تقدم العملية الديمقراطية (٣٧).]

ومع ذلك ، و عند التركيز على التحليل الطبقي، ألا يفتقر نهج «رويشماير» إلي ديناميات أُخرى خاصة بالساحة السياسية ؟ وفي الدول العربية على وجه الخصوص، ألا تبدوا الهويات والأيديولوجيات المتقاطعة "العابرة للطبقات" أكبر أهميةً. ألا يهمل التحليل الطبقي هذه الهويات والأيديولوجيات ؟ النقطة الأولى التي تجدر الإشارة إليها هي أن كل تحليلات منظرو التحول الديمقراطي تقريباً لديها تحليل طبقي مشوه وغير مكتمل للانتفاضات العربية: كتحديد الانتفاضات واختزالها بكيان يسمى "الطبقة الوسطى ذات التوجه الغربي العلماني" ، أو ما يسمونه "الشباب العربي" ، والانحياز في التحليلات الى رؤية الصراع من خلال التيارات الاديلوجية دون التحليلات الطبقية "التيارات الاسلامية".

وثانيا ، يتعين على المرء أن يميز بين مستويات التحليل: بين الساحة السياسية ، والتفاعلات والأحداث المشروطة بها ، وبين العلاقات الاجتماعية التي تستند إليها تلك التفاعلات. إن عدم التجانس الطائفي في سوريا ، والذي ربما يشكل التحدي الأصعب للتحليل الطبقي ، لا يشكل سمة طبيعية وراثية: بل هو من ضمن مجموعة عوامل مبنية اجتماعياً "بناء اجتماعي" يتم إنتاجها وإعادة استنساخها من خلال الوصول إلى الدولة والاقتصاد السياسي. وهذا لا يعني أن تحديد الهوية الطائفية ليس عاملاً هاماً في السياسة السورية ، بل إن هناك عوامل وابعاد اقتصادية سياسية أساسية لهذا العامل.

قد يكون من المفيد التمييز دائماً بين:

١- الهيكل الطبقي القائم على عمليات الانتاج والذي يكون مضبوطاً ومعدلاً بحسب انماط التنقل والتفاعل.

٢- افكار ومواقف أفراد الطبقة.

٣- تحديد الأهداف الجماعية و مدى السعي إلى تحقيقها من خلال العمل المنظم بالنيابة عن الطبقة.

كيف إذاً يساعد هذا النهج في الإجابة عن سؤال "لماذا كان نتاج حصاد الربيع العربي بهذا التواضع ؟". حيث لا يمكن الاجابة على هذا السؤال إلى من خلال الاخذ بعين الاعتبار العوامل الثلاثة المترابطة والمتداخلة بين توازن القوى الطبقية والتحالفات الطبقية ؛ درجة وجود دولة الدولة ، أو النظام في أغلب الأحيان ، والاستقلال الذاتي في إطار وجود اقتصاد سياسي أوسع نطاقاً "تراكم رأس المال" ، وتداخل المنافسات والمصالح الجغرافية السياسية الإقليمية والعالمية.

الهوامش:

1. Brownlee et al., "Why the Modest Harvest?" 29.
2. See Schlumberger, "Opening Old Bottles in Search of New -Wine"; Salame, Democ racy Without Democrats; Valbjorn, "Upgrading Post-democratization Studies"; Cavatorta, "The Convergence of Governance"; Cavatorta and Pace, "The Arab Uprisings in Theoretical Perspective".
3. Stepan and Linz, "Democratization Theory," 15, 20 – 1.
4. O'Donnell and Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule, 16.
5. Rueschemeyer et al., Capitalist Development and Democracy.
6. Teti, "Beyond Lies the Wub," 15.
7. Such as O'Donnell, Bureaucratic Authoritarianism: Argentina.
8. Brownlee et al., "Why the Modest Harvest?" 29 – 31.
9. Rueschemeyer et al., Capitalist Development and Democracy, 5 – 7.
10. Linz and Stepan, Problems of Democratic Transition, 2 – 7; Przeworski, Democracy and the Market, 9–12.
11. Przeworski, Democracy and the Market, 167 – 70.
12. Brown, "Egypt's Failed Transition," 52.
13. O'Donnell and Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule, 16 – 7.
14. Landolt and Kubicek, "Opportunities and Constraints," 8.
15. Brown, "Egypt's Failed Transition," 51.
16. Stepan and Linz, "Democratization Theory and the Arab Spring," 28.
17. Ibid., 21.
18. Carrothers, "The End of the Transition Paradigm," 5 – 7.
19. Ibid., 10 – 12.
20. Ibid., 16.
21. See especially Brown, "Egypt's Failed Transition," 45 – 56; Landolt and Kubicek, "Opportunities and Constraints," 12 – 6; Stepan and Linz, "Democratization Theory," 23–7.
22. Stepan, "Tunisia's Transition and the Twin Tolerations," passim.
23. O'Donnell, Bureaucratic Authoritarianism: Argentina.
24. See also Therborn, "The Rule of Capital".
25. Rueschemeyer et al., Capitalist Development and Democracy, 10.
26. Ibid.
27. Ibid., 7 – 8.
28. Ibid., 6–8, 75–6.
29. Ibid., 58 – 9.
30. Ibid.
31. Ibid., 8.
32. Ibid.
33. Ibid., 72.
34. Ibid., 65 – 6.
35. Ibid., 7.
36. Ibid., 76 – 7.
37. Ibid., 59.
38. Ibid., 53.

. القسم المشطوب من المقال «البحث المقارن» ، سيتم تناوله في مقال مطول قادم.

لماذا الانخفاض في مستوى المعارضة السورية؟

هيئة التحرير

كانت الحياة السياسية السورية، البادئة منذ عام ١٩١٨، الأكثر توليداً عند العرب للمفكرين السياسيين:

١- الشيخ رشيد رضا، الذي تولى رئاسة جلسة المؤتمر السوري العام الذي نصَّب في آذار ١٩٢٠ الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سورية، وهو أستاذ أبو الأصولية الإخوانية حسن البنا، وأستاذ أبو السلفية محب الدين الخطيب.

٢- ساطع الحصري، وزير التربية في حكومة الملك فيصل، وهو أبو الفكر القومي العربي في مرحلة ما بعد العثمانيين. ٣- ميشال عفلق. ٤- الشيخ مصطفى السباعي. ٥- ياسين الحافظ.

٦- إلياس مرقص. كما أفرزت الحياة السياسية السورية شخصيات سياسية كانت تأثيراتها متخطية للحدود السورية:

١- سعد الله الجابري الذي كانت تأثيراته كبيرة في لبنان وبخاصة على رياض الصلح. ٢- عبد الرحمن الشهبندر الذي قدم فكراً ليبرالياً علمانياً في بيئة دمشقية محافظة مما أدى لاغتياله في عيادته بدمشق عام ١٩٤٠. ٣- ميشال عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني حيث كان حزب البعث من دمشق يقود تنظيمات قطرية تمتد من الخليج إلى المحيط ومن دمشق إلى عدن. ٤- خالد بكداش الذي كانت تأثيراته ممتدة إلى الشيوعيين العراقيين والأردنيين واللبنانيين.

٥- ياسين الحافظ من خلال «حزب العمال الثوري العربي» الذي كانت تأثيراته ممتدة إلى العراق ولبنان منذ تأسيسه عام ١٩٦٥.

أيضاً، أفرزت الحياة السياسية السورية شخصيات كانت متميزة بمهاراتها السياسية بالقياس عربياً، سواء كانت في السلطة أو المعارضة: ١- خالد بكداش، ٢- أكرم الحوراني، ٣- رشدي الكيخيا، ٤-

من اليسار، صورة للدكتور المفكر والسياسي القومي عبد الرحمن الشهبندر، بجانبه سلطان الاطرش قائد الثورة السورية الكبرى. الصورة من ارشيف «التاريخ السوري المعاصر»

فارس الخوري، ٥- خالد العظم، ٦- صلاح جديد، ٧- حافظ الأسد، ٨- جمال الأتاسي، ٩- يوسف الفيصل، ١٠- رياض الترك، ١١- علي صدر الدين البيانوني.

كذلك أفرزت الحياة السياسية السورية تأسيسات غير مسبوقة عربياً:

١- انفتاح عروبيين بعثيين على الماركسية من خلال تجربة «حزب العمال الثوري العربي» عام ١٩٦٥.

٢- انفتاح ناصري على الماركسية، مثل الدكتور جمال الأتاسي منذ عام ١٩٦٥.

٣- تجربة الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) منذ ١٩٧٢ حيث مثَّلت أول تمرد شيوعي عربي على سلطة المركز السوفياتي، وأول محاولة لانفتاح شيوعي عربي على البيئة العروبية ـ السورية المحلية وعلى قضيتي «الوحدة العربية» و«فلسطين»، وأول تجربة حزبية يسارية سورية وعربية تعيد الانفتاح عبر وثائق مؤتمر الحزب الخامس في كانون أول ١٩٧٨ على «مفهوم الديمقراطية» بمعناه البرجوازي بعد أن كان الجميع، من اليساريين الماركسيين والعروبيين، يسبحون في بحار «ديكتاتورية البروليتاريا» و «الديموقراطية الثورية» و «الديمقراطية الشعبية» لعقود خلت. كانت المعارضة السورية التي تبلورت ضد السلطة منذ التدخل السوري العسكري في لبنان في حزيران ١٩٧٦ حصيلة التقاء أحزاب مختلفة: الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، حزب الاتحاد الاشتراكي بزعامة الدكتور جمال الأتاسي، حركة الاشتراكيين العرب بزعامة أكرم الحوراني، حزب العمال الثوري العربي، حركة 23 شباط التي تابعت تجربة البعث بزعامة صلاح جديد بعد سقوط سلطتها يوم 16 تشرين ثاني ١٩٧٠، حيث بدأ لقاء هذه الأحزاب والحركات الخمس منذ عام ١٩٧٦ ثم تبلور في كانون أول ١٩٧٩ عبر التوقيع على «ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي» قبل أن يصدر بيانه السياسي الأول يوم ١٨ آذار ١٩٨٠.

كان هذا اللقاء هو البلورة الكيانية والبرنامجية الأولى للمعارضة السورية لسلطة ما بعد ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠. في شهر آب ١٩٧٦ تشكلت «رابطة العمل الشيوعي في سورية» قبل أن تتحول في آب ١٩٨١ إلى «حزب العمل الشيوعي»، وقد مثلت تجربة متميزة عربياً، مثل تجربة «منظمة العمل الشيوعي» في لبنان و«الحزب الاشتراكي» اليمني، على تحول عروبيين باتجاه الماركسية أتت قياداتهم بمعظمها من رحم «بعث 23 شباط» و «حركة القوميين العرب» و «حركة الاشتراكيين العرب».

في صيف ١٩٧٩ دخلت جماعة «الإخوان المسلمين» بفصائلها الثلاثة: «تنظيم الطليعة» الذي قام بمجزرة مدرسة المدفعية في حلب يوم ١٦ حزيران ١٩٧٩، وهو متأثر بأفكار سيد قطب، و «التنظيم العام» الذي يتبع «مكتب الإرشاد العالمي» في القاهرة، و «تنظيم الطلائع الاسلامية» بزعامة عصام العطار، في صدام عسكري ـ سياسي مع السلطة، قبل أن تتوحد هذه الفصائل في كانون أول ١٩٨٠ وتشكل "قيادة الوفاق".

في مرحلة المعارضة السورية لفترة حزيران ١٩٧٦ ـ نهاية شباط ١٩٨٢ عند ما بدأ صيام المجتمع السوري عن السياسة لما قادت هزيمة «الإخوان المسلمين» العسكرية في حماة أمام السلطة إلى انتصار أمني للسلطة أتبعته (وسبقته بضربة خريف ١٩٨٠ للحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي) بضرب «حزب العمل الشيوعي» في آذار ١٩٨٢ وصولاً إلى الضربة الكبرى لهذا الحزب في آب ـ أيلول ١٩٨٧، وبضرب «بعث 23 شباط» في أيار ١٩٨٢ – يلاحظ أن رسم السياسات عند المعارضين كان ينطلق من برامج ومن استراتيجيات وتكتيكات وأن الحركة العملية السياسية كانت تبنى من خلال هذه الأقانيم الثلاث وعبر قياس التوازنات والممكنات، وقد كانت تلك الأقانيم الثلاث تمسك مسطرة التوازنات والممكنات لقياس ارتفاعها أو نزولها كما جرى منذ نيسان – حزيران ١٩٨٠ لما رأى الدكتور جمال الأتاسي، وأيضاً الدكتور أحمد فايز الفواز من قيادة الحزب الشيوعي (المكتب السياسي)، بأن التوازنات قد بدأت تميل لمصلحة السلطة وأن من الضروري تخفيف النبرة المعارضة عند «التجمع» وتقديم تنازلات تكتيكية، مثل إدانة عنف «الاخوان» المسلح بدل تكتيك «السكوت عنه»، فيما كان رأي الأستاذ رياض الترك معاكساً لهما.

في مرحلة ما بعد شباط ١٩٨٢، مع الصيام السكوتي للمجتمع السوري عن السياسة مع انتصار السلطة الأمني على «الإخوان» وضربها لباقي فصائل المعارضة السورية، أصبحت المعارضة في وضعية «بقايا أحزاب» وقد أصبحت هي وقياداتها وكوادرها وأعضائها، سواء الملاحقون أمنياً أو السريون والمسجونون والمنفيون، في وضعية السمك خارج الماء. منذ كانون أول ١٩٨٩ برزت أساليب جديدة عند المعارضين في «التجمع»، بتأثير الدكتور الأتاسي وقيادة ما بعد يوم 5 أيلول ١٩٨٧ للحزب الشيوعي-المكتب السياسي: طرح استراتيجية اصلاحية بدل الاستراتيجية التغييرية التي كانت مطروحة في ميثاق

وبيان «التجمع». التكتيك هو الحفاظ على النفس وتفادي الضربات الأمنية ولو كان ذلك عبر تقديم بعض التنازلات، مثل تأييد «مؤتمر مدريد» في افتتاحية جريدة «الموقف الديمقراطي» للعدد ٦ الصادر في أوائل تشرين ثاني ١٩٩١ ولو بصيغة متحفظة كان فيها انتقال أول عند المعارضة السورية من رفض «التسوية مع اسرائيل» إلى وضع آخر، حيث أن «النهج المعارض في هذه المرحلة والحساسة ينبغي أن يتقارب في جانبه السياسي ليتعامل أكثر مع معطيات الواقع... وألا يستند فقط إلى المبادئ والنظريات المجردة والمواقف السلبية الرافضة» (ص6).

في المقابل بين شباط ١٩٩١ تاريخ أول عدد من «الموقف الديمقراطي» وحتى يوم وفاة الرئيس حافظ الأسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠ يلاحظ افتقاد الجريدة الناطقة للتجمع إلى سياسة المعارضة الجبهية للسلطة ومداراتها وابتعادها من المواقف الصدامية. كان رأي الدكتور جمال الأتاسي، وفق رسالة بعثها في تموز ١٩٩٣ لسجناء أحزاب «التجمع» في القسم السياسي لسجن عدرا، أن يتم "تفادي الصدام. التركيز على فتح كوات في جدار القمع، والتخلي عن الاستراتيجية التغييرية لصالح استراتيجية اصلاحية".

كانت مرحلة ما بعد ١٠ حزيران ٢٠٠٠ جديدة عند المعارضة: لم يعد هناك بناء لبرامج واستراتيجيات وتكتيكات وقياسها بالتوازنات والممكنات كما في مرحلتي ١٩٧٦-١٩٨٢ و ١٩٨٩-٢٠٠٠، بل بناء السياسات من خلال «دلالة الآخر» عبر المراهنة عليه: المراهنة على «التيار الإصلاحي» في العهد الجديد.

بعد سقوط بغداد يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ التحول عند المراهنين أنفسهم تقريباً على «اصلاحيي العهد الجديد» إلى المراهنة على «رياح غربية ستهب على دمشق» مثل التي هبت على بغداد، وقد تبلور هذا أكثر بعد صدام واشنطن ودمشق في بلاد الأرز في ربيع ٢٠٠٥، وقد كانت ولادة «اعلان دمشق» في ١٦ تشرين أول ٢٠٠٥ محاولة لترجمة سورية لما فعلته جماعة ١٤ آذار في بيروت قبل أشهر من ذلك وبأن ما جرى في بيروت آنذاك سيكون له ترجمات في دمشق.

لم تكن واشنطن كما أوضحت تصريحات أميركية تريد أكثر من «تغيير سياسات السلطة السورية»

> **تجربة الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) منذ ١٩٧٢ مثّلت أول تمرد شيوعي عربي على سلطة المركز السوفياتي، وأول محاولة لانفتاح شيوعي عربي على البيئة العروبية ــ السورية المحلية وعلى قضيتي «الوحدة العربية» و«فلسطين»، وأول تجربة حزبية يسارية سورية وعربية تعيد الانفتاح عبر وثائق مؤتمر الحزب الخامس في كانون أول ١٩٧٨ على «مفهوم الديمقراطية» بمعناه البرجوازي بعد أن كان الجميع، من اليساريين الماركسيين والعروبيين، يسبحون في بحار «ديكتاتورية البروليتاريا» و «الديموقراطية الثورية» و «الديمقراطية الشعبية» لعقود خلت.**

وبالذات في العراق وليس «تغيير النظام»، لذلك اصطدم «اعلان دمشق» بالحائط، ولكنه لم يتعلم شيئاً، لهذا رأيناه يستمر في سياسة «بناء السياسات بدلالة الآخر» نفسها، ولكن بالانتقال من موقع التشدد المعارض إلى الاعتدال كما حصل في بيان 5 أيلول ٢٠٠٨ المراهن على أن انفتاح ساركوزي على دمشق يمكن أن يخفف من الضغط على المعارضين السوريين أو أن يؤدي إلى «انفتاح داخلي»، وهو ما رأيناه أيضاً تجاه أوباما في تصريح لوكالة «رويترز» يوم ٣١ أيار ٢٠٠٩ من قبل الأستاذ رياض الترك لما رأى بأن «جهود الولايات المتحدة لتحسين الروابط مع دمشق ربما تخدم الإصلاح الديمقراطي".أظهرت مرحلة ما بعد ١٠ حزيران ٢٠٠٠ انخفاض مستوى نوعي عند المعارضة السورية، بعيداً عن بناء السياسة وفق منطق حرفة السياسة، حيث تبنى السياسات ببرنامجها واستراتيجيتها وتكتيكاتها من خلال التوازنات والممكنات وليس بأن ترسم السياسات من خلال ما «نقرأه عند الآخر» وأن تبنى رهانات تحدد الحركة والأهداف من خلال تلك القراءة التي غالباً ما تكون رغبوية وليست واقعية. أيضاً كان أحد علامات هذا الانخفاض في المستوى سرعة تحول يساريين ماركسيين وشيوعيين نحو «الليبرالية الجديدة» ليس عبر عملية فكرية يتم الانتقال عبرها من موقع فكري- سياسي إلى آخر وإنما من خلال خلع قميص واستبداله بآخر على عجل من خلال مراهنة على أن ما جرى في بغداد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ستكون له ترجمات في دمشق ليكون «الفكر» صدى للسياسة وليس العكس ومن دون أن يكون لهذا الفكر قوام نظري واضح المعالم والحدود. يمكن تفسير انخفاض المستوى هذا ببعد المعارضة السورية من الماء الاجتماعي طوال مرحلة ما بعد شهر شباط ١٩٨٢ وبالتالي عملياً من عدم وجودها الفعلي في ملعب السياسة ما جعلها مثل لاعب كرة القدم لما يفقد

لياقته ومهاراته بحكم ابتعاده المديد من الملعب. كانت بعض علامات هذا الانخفاض قد ظهرت في التسعينيات ولكن لم يكن هذا مستفحلاً كما في العشرية الأولى من القرن الجديد. لوحظ أيضاً مع هذا الانخفاض، وبخاصة منذ عام ٢٠٠٤، ضعف الكثير من المعارضين أمام المال والعروض التي بدأ يقدمها الغرب الأوروبي-الأميركي، وقد كان هناك افساد غربي مقصود للمعارضين السوريين من أجل شراء «نخبة» تماماً كما جرى مع المعارضة العراقية في مرحلة ما بعد حرب ١٩٩١، وقد كان الكثير من المعارضين السوريين يفوقون أشباههم العراقيين في القابلية للشراء وبأسعار أرخص.

عندما قام المجتمع السوري، معارضة وموالاة ومترددين، بكسر صيامه عن السياسة مع انفجار الأزمة السورية منذ درعا ١٨ آذار ٢٠١١ بعد صيام استغرق تسعاً وعشرين سنة، بان مقدار انخفاض مستوى المعارضة السورية، والتي كانت أسوأ معارضة من حيث مستوى الأداء والنتائج بالقياس إلى المعارضات في البلدان العربية الأربعة التي انفجرت بلدانها أيضاً في تلك الفترة: تونس ومصر واليمن وليبيا.

كان هناك حراك عفوي حاول المعارضون ملاقاته. لم يضعوا له برنامج واستراتيجيات وتكتيكات وفق التوازنات والممكنات، بل قاموا بعزف معزوفة «الشعب يريد» وطبقوا مقولة «ما يطلبه الجمهور»، فيما كان الشعب السوري مقسوماً، وما زال، إلى ثلاثة أثلاث: موالاة ومعارضة ومترددون. لم يكن المعارضون القدماء في مقدمة الحراك بل فئة جديدة من الشباب بلا خبرة ولا معرفة بالسياسة، وقد فرضوا على المعارضين القدماء السير وراء شعاراتهم، وقد رأى الأخيرون بغالبيتهم العظمى أن لا مناص لهم من ذلك، واقتصر دورهم على قولبة هذه الشعارات وتحويلها إلى بيانات ولم تصل إلى مستوى البرنامج والاستراتيجيات والتكتيكات ومن ثم قياسها بالتوازنات والممكنات. رأينا القفزات خلال ستة أشهر وراء «الحراك» من مطالب «اصلاحية» إلى «تغييرية» ثم إلى شعار «إسقاط النظام». وعندما بان العجز عن ذلك كان أغلب المعارضين محبذين لـ «خيار العنف المعارض» ثم «طلب التدخل العسكري الخارجي». لم يستغرق المرور بهذه القفزات الخمس أكثر من تسعة أشهر فاصلة بين درعا ونهاية عام ٢٠١١. وقد كان «المجلس الوطني السوري»، المعلن تشكيله يوم ٢ تشرين أول ٢٠١١ بمكوناته من «الإخوان المسلمون» و «اعلان دمشق» و «شباب الحراك»، تجسيداً لهذه القفزات الخمس قبل ولادته وبعدها. كانت «هيئة التنسيق»، المؤسسة منذ ٢٥ حزيران ٢٠١١ والتي طرحت «التسوية التاريخية» واللاءات الثلاث للتدخل الخارجي وللعنف وللطائفية، معزولة وضعيفة شعبياً، ولم ترفع رأسها إلا منذ عام ٢٠١٤ لما ارتطم المعارضون الآخرون بحائط الفشل وكانت حصيلتهم صفرية وكارثية. يمكن لمقولة «السمك خارج الماء» أن تفسر ضعف الأداء بعد عودة السمك إليه إثر غياب استغرق تسعة وعشرين عاماً، ولكن الماء كان قد تغير ولم يعد كالسابق، كما أن السمك القديم كان قد شاخ وترهل. الأرجح أن مقولة «ابتعاد اللاعب عن الملاعب»، وفقدان اللياقة التي بانت عند النزول للملعب بعد غياب طويل، يمكن أن تكمل تلك المقولة. إذا وضعت هاتين المقولتين، مع تعقيدات الأزمة السورية التي كانت التكثيف الأبرز للصراع الدولي -الإقليمي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ من أية أزمة أخرى، وارتهان الكثير من المعارضين السوريين للخارج الدولي والإقليمي، فمن الممكن الوصول إلى مقاربة أكثر للإجابة على سؤال: "لماذا الانخفاض في مستوى المعارضة السورية؟".

نصر الحريري: عضو مجلس الشعب السوري سابقاً ورئيس الائتلاف السوري المعرض

التناقض الرئيسي في الواقع السوري المعاش

هيئة التحرير

السياسة تعبر في مدلولاتها عن الجذور الأساسية لأي إتجاه فكري ، وفي الواقع تتحدد السياسة وفق هذا الإطار الفكري ، وهذا الإطار الفكري يعبر عن فئة اقتصادية ومصالحها الرئيسية ، ومن هنا يتضح أن في السياسة هناك مستويات من التناقضات بحكم اختلاف المصالح الطبقية بين تركيبات المجتمع ، وأحيانا تلعب الثقافة المحلية دورها في تحديد آفاق الصراع السياسي وإتجاهاته ، وتلعب دور المغذي لإتجاه سياسي معين وتعبئة القوى الاجتماعية في صالحه . لننتقل من الإطار الفكري لتحديد السياسة إلى الواقع السوري المعاش ، فقد إتضح من خلال الأزمة السورية أن هناك مراهنة على الخارج الإقليمي والدولي في حسم صراع داخلي ، وهذا ما تأكده المعطيات والإستقطابات السياسية ، فممنوع من خلال السياسة الدولية تجاه سوريا أن تنتصر السلطة وأن تنتصر المعارضة المسلحة ، وهنا سنضع المعارضة الديمقراطية السلمية في خط ثالث آخر ، فقد جلبت الأزمة السورية نتيجة الإستعصاء التوازني الداخلي تدخلات واحتلالات خارجيين ، وجلبت التدخل الروسي في دعم السلطة السورية ، وجلبت المعارضة المسلحة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وخبراء بريطانيين وفرنسيين وإضافة لذلك قد تلقت دعماً من قبل بعض الأطراف العربية ، ووفق ماو تسي تونغ فأن هناك مهام تطرح نفسها تضع بها بعض الصراعات الاستراتيجية في الثانويات في إطار تحالف مرحلي لإنجاز هدف محدد ، وهذا ما أشار إليه الشهيد مهدي عامل في نظريته حول تمرحل التاريخ ، لكن أين ما يسمى التناقض الرئيسي والثانوي في تحددات السياسة السورية ؟

لا شك أن الحزب الشيوعي بشكل عام في مرجعيته الماركسية ، قد نشأ دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة بالدرجة الأولى ، لكنه في بعض الأحيان وهذا ما يؤكده البيان الشيوعي في تحديده لسياسات الشيوعيين في مجتمعات لم تدخل في المرحلة الديمقراطية البرجوازية في الإنتاج والسياسة والثقافة ، يتم وضع بعض القضايا الإستراتيجية في إطار ثانوي في سبيل تحقيق هدف مرحلي معين له إنعكاس على مستقبل الصراع الإستراتيجي ، ومن هنا يتضح من خلال الإحتلالات الخارجية والتدخلات الدولية والإقليمية في رفع مستوى الصراع بين المعارضة المسلحة والسلطة السورية وتحديد آفاقه المستقبلية وإنعكاساته على الإتفاقيات الدولية والملفات الإقليمية ، أن سوريا قد عادت لمربع التحرر الوطني ، والتناقض الذي يفرض نفسه الآن هو إنجاز أوسع تحالف وطني لإنجاز الحل السياسي وفق القرارات الدولية وإنسحاب كافة الجيوش الأجنبية من سوريا وإنسحاب كافة القواعد العسكرية الأجنبية إلى بلدانها ، ولذلك فأن التناقض الإستراتيجي بين الشيوعيين السوريين وبين الطبقة البرجوازية وحلفائها يجب وضعه في إطار ثانوي في سبيل الحفاظ على البلاد من التقسيم والإحتلال الخارجي ، هذان الذان يشكلان مهمة وطنية من الدرجة الأولى التي يجب على كل المهام الأخرى أن تنصهر في بوتقته ، وهذا ما يؤدي بنا إلى الوصول لإستنتاج أن الصراع الحالي هو صراع وطني لإنجاز التحرر الوطني بانعكاسه على مستقبل الصراع الإستراتيجي بين الحزب الشيوعي والطبقة البرجوازية . فالذي يجمع كافة القوى الوطنية هو إنجاز بند التحرر الوطني بسبب إنعكاسه على التناقضات الإستراتيجية الأخرى ، فيتضح من خلال هذا التحليل أن الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة مرحليا ليس تكتيكاً صحيحاً بسبب إحتمالية تعرض بلدنا للتقسيم وبسبب الإحتلالات الخارجية والتدخلات الدولية والإقليمية في مسار الأزمة السورية ، فإذا ، أن مهمة التحرر الوطني هي التناقض الرئيسي الذي يفرض ذاته ، وأن قضية التحرر الاجتماعي هو في وضعية التناقض الثانوي مرحلياً ويجب عدم وضعه في إطار المهمات الراهنة مرحلياً ، وببساطة ، هل يمكننا أن نحرض العمال على التمرد على الرأسمال في بلد لم يدخل بعد في المرحلة الديمقراطية ،ويتعرض لإحتلال وتدخل خارجيين في شؤونه ، ومحكوم بشروط دولية لتحقيق سياسات داخلية وإقليمية لدفع البلد داخل صراعات إقليمية ودولية ، ليكون جندياً في مشاريع

خارجية تدمر قوى مجتمعه الذاتية وتجلب الخراب والدمار له ولغيره . فالآن ، نحن بأمس الحاجة في وضع التحالفات لجذب كافة القوى الوطنية على إنجاز التحرر الوطني الكامل لبلادنا بعيداً عن أي تجاذبات إقليمية ودولية، لإسترداد القرار الوطني المستقل بعيداً عن وضع بلدنا في إطار جنود إمبريالي السياسة الدولية ، فهذا هو الهدف الذي يجب أن نسعى إليه ونناضل من أجله مرحليا في سبيل الحفاظ على البلاد وتاريخها العريق لإمتلاك القرار الوطني المستقل ورده إلى قرار شعب هذا البلد الذي عاشوا فيه أجداده سنين طويلة في رحابه وتنفسوا من هواءه وشربوا من مائه وذاقوا فيه الويلات ولم يتركوه ويرحلون عنه.

المسار

شخصيات ماركسية: المفكر الماركسي سمير أمين

هيئة التحرير

توفي سمير أمين في باريس يوم الأحد ١٢ آب ٢٠١٨. ولد في احدى قرى الدلتا عام ١٩٣١، ونال الدكتوراه عن أطروحة في الاقتصاد من جامعة السوربون عام ١٩٥٧ تحت عنوان «الآثار البنيوية للدمج العالمي للاقتصاديات ما قبل الرأسمالية»، قدم فيها أطروحة ماركسية جديدة، مخالفا نظرية ماركس عن الآثار التقدمية للاستعمار الانكليزي للهند، تقول إنه في عصر الإمبريالية لا يمكن للبرجوازيات القومية أن تتجاوز التخلف كما فعلت انكلترا ١٦٤٢ - ١٦٨٩ وفرنسا ١٧٨٩ نتيجة ارتباطها البنيوي التابع بالمركز الإمبريالي. في كتابيه «التراكم على الصعيد العالمي» ١٩٧٠ و «التطور اللامتكافئ» ١٩٧٣ هناك تطوير لتلك الأطروحة المقدمة عام ١٩٥٧ وبسط وشرح لها. في أثناء دراسته بفرنسا انتسب سمير أمين إلى الحزب الشيوعي المصري «الراية» ، بقيادة الدكتور فؤاد مرسي، الذي اندمج مع فصائل شيوعية أخرى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - حدتو» و «تنظيم العمال والفلاحين» في ٨ يناير ١٩٥٨ لتشكيل الحزب الشيوعي المصري. كان سمير أمين هو صلة الوصل لتنظيم «الراية» مع الحزبين الشيوعيين الفرنسي والايطالي. في فرنسا نشر كتابا باسم حركي «حسين رياض» تحت عنوان «مصر الناصرية» في مرحلة ما بعد اعتقالات الشيوعيين في ١ يناير ١٩٥٩ في القاهرة ودمشق. لم يكن

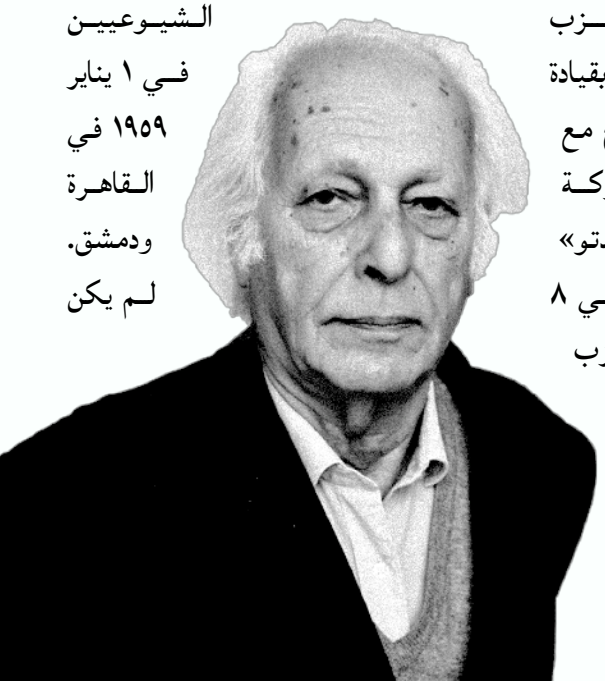

مناصرا لقرار الشيوعيين المصريين بحل الحزب عام ١٩٦٥ والاندماج في «الاتحاد الاشتراكي» بعد خروجهم من السجن. مال في فترة الخلاف السوفياتي - الصيني إلى الماوية بالستينيات. كان رأيه أن ما سقط في الاتحاد السوفياتي أعوام ١٩٨٩ - ١٩٩١ هو نموذج "رأسمالية الدولة" وليس "الاشتراكية". كان الماركسي العربي الوحيد الذي اكتسبت أطروحاته الفكرية بعدا يتجاوز النطاق العربي، وهو يعتبر من كبار الاقتصاديين العالميين في القرن العشرين. كان مثالا عن المفكر - المثقف الذي ينتظم في العمل الحزبي ونقيضاً قوياً لكثير من المفكرين والمثقفين الذين يرون تعارضاً بين الانتظام الحزبي والعمل الفكري-الثقافي. ظل محتفظا بماركسيته ولم ينجرف في موجة ترك الماركسية التي مارسها الكثير من الشيوعيين والماركسيين في مرحلة ما بعد الانهيار السوفياتي.

المسار

مرحلة اللجوء إلى بيروت

(نيسان ١٩٥٩ ـ شباط ١٩٦٠)

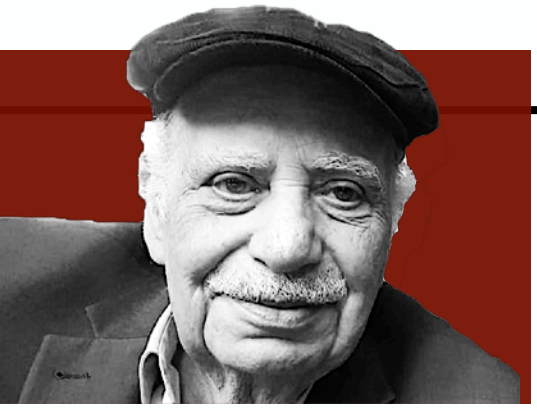

الدكتور الرفيق جون نسطة

«الشيوعي القديم المدمن»

كان الرفيق عبد الكريم نادر من سكان مدينة حمص، عمل مدرساً في ثانويات المدينة، عرف بدماثة الخلق، وتهذيبه الصارم، وباخلاقه الرفيعة، ولم يكن أحداً من أصدقاؤه ومنهم شقيقي لبيب يعرف بانتمائه للحزب الشيوعي. على الاغلب كان من التنظيم السري.

بقي الرفيق عبد الكريم طوال فترة بقائي في لبنان، صلة الوصل بيننا وبين قيادة الحزب ينقل اخر توجهاتها السياسية، وينقل لها مشاكلنا وصعوبات حياتنا.وكان يتردد بشكل دائم علينا يحل مشاكلنا الحياتية، وينقل المساعدات المالية للرفاق العاطلين عن العمل، وهي مقدار ليرتين لبنانيتين في اليوم. كان بلطفه ودرايته، بمثابة الاب والصديق والرفيق. وكثيرا ما كنت أذهب لزيارته في منطقة الدورة. الغرفة التي انضممنا، عون جبور وانا كانت متواضعة جدا وقذرة، ننام على فرشات على الارض، غير مريحة ومتسخة أيضا. كان من سكان غرفتنا ايضا الرفاق طلال الموصلي عبد الحميد الاتاسي وشقيقه المرحوم عفيف، رامز سيدي، والمرحوم رامز غطاس، عون جبور وأنا.كلهم من حمص.كانت لياليا، يصعب النوم فيها، عندما نطفيء الضوء كانت تهاجمنا جحافل من الصراصير الحمراء والسوداء.ومن ناحية اخرى كانت اصوات الرشاشات النارية والبنادق الأوتوماتيكية تلعلع في سماء المخيم وتمنعنا من النوم، كانت معارك تدور بين جماعة حماس وبين رجال الشرطة، وأحيانا تشارك مجموعة ارتين الأسمر فيها، وأحيانا تدور المعارك مع جماعات الطاشناق المسلحة. كان في مدخل الكامب حاجبن المتقاطع مع شارع النهر،يقف رجل ارمني يشوي اللحم والمعلاق ،وهو بنفس الوقت يقوم

بوظيفة العين والبصاص على كل من يقترب من مدخل الكامب ،فيعطي انذارا معينا ومتفق عليه مع افراد المسلحين.كنت في الليالي التي يهجرني النوم فيها اتجه نحو الشوا هذا وأتناول اللحم المشوي.وكثيرا ما كان ارتين الأسمر متواجدا،وكان يعرفني بالوجه،فنبدأ بالحديث ،وبعد ليال عديدة نشأت بيننا نوع من المودة، ان لم نقل نوع من الصداقة.ارتين الأسمر كان يتقن العربية إلى حد بعيد،جميل الوجه،وابيض البشرة،طويل القامة،قوي البنيان،رشيق الحركة،رشاشه الى جانبه دوما. أحيانا وبوسط النهار كان يقطع طريق النهر العريض ويجبر سائق الترام على التوقف، وينادي الركاب بالنزول من عربات الترام،وكلما يرى أحدا من حزب الطاشناق يرديه قتيلا.

ذاع صيت ارتين الأسمر في كل بيروت والناس اصبحت تخاف منه وترهبه.كان كثيرا ما يرسل احدا من جماعته الى المحلات التجارية في وسط بيروت طالبا منهم دفع مبالغ ليست قليلة،كخوة،وكانوا يدفعون وهم صاغرون،وكذلك كان يفعل مع اصحاب المقاهي والمطاعم والملاهي،وحتى بيوت الدعارة.لم تتمكن قوى الامن الداخلي من اعتقاله أو كبحه،حتى أن كمال جنبلاط،عرض عليه بان يعفو عنه ويجنده مع جماعته في صفوف الفرقة ١٦ التابعة للشرطة، وهي الفرقة الأكثر تدريبا وتسليحا وشجاعة، ولكنه رفض. كان رفاقنا في الحزب الشيوعي اللبناني عوناً لنا في كل القضايا والمساهمة الفعالية في حل مشاكلنا الحياتية وصعوبات اللجوء السياسي.

كان علينا البحث عن عمل، فطلب رفاقنا منا الذهاب الى مقر نقابة عمال المطاعم والملاهي، التي يترأسها الرفيق إلياس الهبر، وبعد لقائنا معه نصحنا بالتوجه إلى السيد جورج عجرم، مليونير وصاحب مسبح وملهى ليلي، نطلب منه ان نعمل عنده. فلبى طلبنا انا وعون جبور ورامز غطاس الذي عينه حارسا في ورشة العمل التي تبني له عمارة ضخمة من عدة طوابق قريبا من فندق سان جورج الشهير، وعون عينه مساعدا لمحاسبه، وهو فلسطيني يعمل عنده منذ سنوات طويلة. أما أنا فطلب مني العمل على صندوق المحاسبة قرب مطبخ الملهى الليلي، الواقع على البحر،في النهار مسبح، وفي الليل يتحول إلى ملهى ومرقص، تعمل فيه بنات هوى من دول اوروبية مختلفة. كان علي العمل من السابعة مساءاً حتى السابعة صباحاً، وبأجر ليرتان في اليوم، كنت اشتري منها سندويشة بخمسة وسبعين قرشا، وبنفس المبلغ ابتاع علبة سجائر، ماركة تطتلي سرت رفيعة، ويبقى معي نصف ليرة، ادفع نصفها أجرة مواصلات، والربع الآخر ثمن جريدة،وثمن شفرات للحلاقة. في صباح احد الايام توجهت إلى غرفتنا في كمب حاجبن، فوجدت قوات من الجيش اللبناني تحاصر الحي،تمنع الدخول أو الخروج منه. فما كان مني إلا أن أتوجه الى منزل الرفيق عبد الكريم نادر، استقبلتني زوجته اللطيفة من آل غندور من حمص، وشرحت لها المأزق الذي فيه. وهدأت من روعي، وأعدت لي مكان للنوم. الجيش اللبناني مشط الكمب بيتا بيتا بحثا عن ارتين الأسمر ومماس واعوانهم من المسلحين.

وهناك عثروا على رفاقنا وقاموا باعتقالهم ووضعهم في شاحنة عسكرية مكشوفة، وربطوا كل إثنين منهم بكلبجة معدنية. وهنا أحب أن أروي حادثة طريفة وقعت كما رواها لي رفاقي بعد اطلاق سراحهم، بواسطة محام شيوعي لبناني يدعى أدمون عون، الذي إتصل بوزير الداخلية، ريمون اده، طالبا إطلاق سراح الرفاق، وهذا ما جرى. الحادثة الطريفة هي أن الرفيق عفيف أتاسي كان مرتبطاً مع الرفيق عون جبور، وخلال مسيرة الشاحنة بسرعة عالية،قال عفيف لعون، أظن بأن الشاحنة تتجه نحو الحدود السورية بقصد تسليمنا الى المخابرات السلطانية السورية، ولهذا انا سوف أرمي بنفسي من الشاحنة، رغم خطر الموت، الذي افضله عن الوقوع بأيدي مخابرات النظام، عون قال كيف لك ذلك ونحن مرتبطون ببعضنا البعض. بدأ الشد والرد، وسيطر الرعب على رفيقي عون، بحق، وتدخل بعض الرفاق، ومنعوا عفيفا من تنفيذ خطته.

في المساء قدم إلينا الرفيق عبد الكريم نادر وطلب منا أن نضب حوائجنا وكتبنا وفرشاتنا والتوجه إلى حي جديد ،لبيت احد رفاقنا اللبنانيين،الذي كان مسافرا

مع عائلته.غادرنا كامب حاجين الى غير رجعة ولم نعد نسمع اخبار ارتين ومماس. ولكن بقيت معنا ذكرياتنا الطيبة مع صاحب غرفتنا في كمب حاجين،الذي كان يسكن وعائلته بنفس الدار،ويعمل فيها صانعا للاحذية الرجالية.هذا الرجل الشهم الكريم،لم يكن يتقن اللغة للعربية، ومع ذلك كان وقت فراغه يجلس معنا ويشد من عزمنا ويطلب منا الصبر على الغربة والبعد عن الأهل والوطن.وكثيرا يقدم لنا بعض الأطعمة،وخصوصا السمك الذي يصطاده من البحر،بنفسه.

وعندما نرفض هداياه،كان يقول اقبلوها احسن من ان أرميها بالزبالة، وبلغة مكسرة. هذا القول كان يثير غضب بعضا من رفاقنا،وكنت اشرح لهم نيته الطيبة وكرمه المتواضع.وحملنا معنا ذكريات حادثة كادت تودي بحياتنا.

كان ذلك عندما جاء مسؤول حزب الهاشناك الصديق ومعه المجرم المحترف، مماس الذي يحمل رشاشه على كتفه،بقصد التعرف على وجوهنا،حتى لايتصرف معنا كغرباء او مخبرين. وضعنا بعض الكراسي الواطئة على باب البيت ولما حاول مماس الجلوس على احدها رفس الكرسي بقدمه وأداره على الشكل الذي يديره،فما كان من رفيقنا رامز

غطاس إلا أن يشب على مماس، رافعا صوته وهو يشتمه بأبشع الكلمات،استدار ميماس وهو يخرطش رشاشه بقصد الرمي العشوائي.هب المسؤول الارمني ووقف بيننا وبين مماس يهدء من روعه ويطلب منه عدم الرمي علينا، ووقفنا نحن بوجه رفيقنا رامز نطلب منه السكينة، وتوضيح سبب غضبه وثورته، فاجاب ان ركل او رفس الكرسي يعني بلغة اهل اليول الحمصي، بان بقية الحاضرين كلهم قواد.

اليول طريقة متبعة عند بعض القبضايات من الرجال، كأسلوب حياة... كل حركة وتصرف تحمل معان معينة لا يعرفها الا اهل اليول، ولا مجال لشرح تفاصيلها الان. كانت حادثة مرعبة ودرامكولية لا تنسى. بدأ سكان غرفتنا يزداد بوصول بعض الرفاق الجدد، واذكر منهم الرفاق المرحوم طيب تيزيني وفريد الاتاسي ومن ثم زياد إدريس، وبهذا اصبح النوم على فرشاتنا المحدودة أمراً صعباً، مما فرض علينا النوم على دوريات، البعض ينام في الليل، والبعض ينام في النهار. اصبحت حياتنا تبدو أصعب من الحياة في المعتقل. كنا نقرأ جريدة الاخبار ،جريدة الحزب الشيوعي السوري واللبناني ونتابع معها المستجدات في عالم السياسة، ونقرأ مقالات امين الاعور النارية في نقد سياسة دولة الوحدة بارتياح، وان كنت انا غير مرتاح لبعض الشطط في مقالاته، واحتفظ بهذا النقد لنفسي. في المساء ايضا يقوم بعض الرفاق بلعب الشدة، الورق، بلعبة الطرنيب، وما يصاحب ذلك من الأصوات العالية والشتائم على الحظ او على اللاعبين، مما يجعل الرفاق البقية في غاية الانزعاج والتوتر، ويضطرهم الى الخروج من الغرفة إلى الجلوس على السطح، وكان أكثرهم تأففاً وانزعاجاً الرفيقين طيب تيزيني وفريد الاتاسي.

مرت تلك الأيام ثقالاً على أنفسنا المتسائلة عن المستقبل وطرق متابعة التحصيل الجامعي، واذا بالرفيق عبد الكريم نادر ينقل لنا بشارة قرار قيادة الحزب، بسعيها الحثيث لتأمين مقاعد دراسية جامعية في دول المنظومة الاشتراكية. شكل هذا النبأ فرحة عارمة في صفوفنا واعطانا أملاً اكيدا بالخروج من وضعنا الصعب والمأساوي، الذي كنا نعيشه في بيروت.

بدأت أنا والرفيق والصديق عون جبور نبحث عن طريقة لتأمين جوازات سفر للسفر القادم. وأخيرا لجأت لقريبي في مدينة طرابلس أطلب المساعدة. فلم يطل بنا الانتظار، حتى اعلمنا بانه تكلم مع صديق قديم له في مدينة بشري يعمل كمختار هناك، ووجد له مخرجا قانونيا لتأمين حصولنا على الجنسية اللبنانية،ومن ثم امكانية اكيدة باستصدار جوازات سفر. والعملية تتم بالاتصال بعائلتين ضعيفتا الحال والطلب منهما تقديم طلب الى دائرة النفوس في مدينة بشري، يدعون فيها بأنهم أغفلوا تسجيل أبناء لهما في حين ولادتهم وأنهم يرغبون بتصحيح الامر وتسويته. قمنا عون وإنا بتأمين المبلغ المطلوب وجرت الأمور بسلاسة لم نكن ابدا نتوقعها، وحصلنا على هويتين لبنانيتين قانونيتين.

هوية عون كانت بإسمه الحقيقي عون جبور. أما بالنسبة لم يجد مختار بشري

عائلة باسم نسطه، ولكنه عثر على عائلة باسم الفخري، وهكذا كان إسمي اللبناني جون الفخري. بدأت عملية التسفير تباعاً لرفاق غرفتنا، منهم من سافر إلى براغ ومنهم من سافر إلى موسكو أو صوفيا.

في اليوم الثاني عشر من شهر شباط ١٩٥٩ سافرت انا وعون من مطار بيروت على الشركة السويسرية باتجاه زيوريخ .

كان يرافقنا في الطريق الى مطار بيروت رفيق لبناني ارمني يدعى ابو علي، وهناك في بهو المطار كان ينتظرنا الرفيق واصل الفيصل.

سألناه عن عنوان في برلين نتصل به حين وصولنا، فقال لا داعي لذلك، الأمور مرتبة وستجدون من يستقبلكم في مطار برلين فلا تقلقوا ولا تخافوا، المهم أن تخرجوا الآن من المطار دون أن يكتشف أمن المطار إنكم سوريين.وودعنا طالبا لنا النجاح في حياتنا الجديدة في جمهورية ألمانيا الديموقراطية. كانت عملية التفتيش الجمركي والأمني محرجة ومليئة بالخوف من أن يكتشفوا أمرنا من خلال لهجتنا الحمصية البعيدة عن لهجة أهل بشري. كان هناك توترا عظيما يسيطر على أرواحنا الشابة، والتواقة الى الخروج من جهنم بيروت، الى فضاء الحرية وبناء المستقبل. خرجنا من هذه التجربة الصعبة بنجاح، وصعدنا الطائرة، ولكن نوع من الخوف كان ما يزال يسيطر علينا.ما إن أضحت الطائرة تعلوا في الجو حتى طلبنا من المضيفة بأن تحضر لنا ما تيسر من الويسكي،وشربنا كؤوس الفرح والفرج.

طارت بنا الطائرة الى برن عاصمة سويسرا، ومن هناك الى مطار زيوريخ، حيث كان علينا المبيت هناك ليلة واحدة،وفي اليوم التالي الى براغ ومن ثم إلى برلين الشرقية. شركة الطيران قامت بإيصالنا إلى الفندق المحجوز به من طرفها.

في الليلة الليلاء هذه لم نستطع النوم ونحن نغرق بالفراش الوثير وبالمخدات والألفحة من الريش، الأمر الذي لم يكن لنا خبرة فيه في بيروت،حيث كانت فراشنا القاسيات وحشوتهم من قشر الموز المجفف. في صباح اليوم التالي توجهنا الى براغ دون أن يكون على جوازاتنا تأشيرة دخول، مما كان يثير التوجس في نفوسنا ايضا.

هناك كان لدى أجهزة الأمن علما بقدومنا، وبعد ساعتين من الانتظار صعدنا الى طائرة صغيرة غير نفاثة تهبط وتعلو في الفجوات الهوائية مما يثير الخوف ايضا،وخصوصاً ونحن نركب الطائرات لأول مرة في حياتنا. وصلنا مطار برلين الشرقية في مساء اليوم التالي،ونحن لم نحصل أيضا على تأشيرة دخول ، ووقفنا محتارين إلى أين نذهب وكيف نمر من حاجز الأمن،ونحن في حيرتنا هذه، وإذ برجل ألماني يتقدم نحونا ويقرأ أسماءنا. فشعرنا بالاطمئنان والراحة المتناهية.

وقف الرجل أمامنا خطيباً باللغة الانكليزية التي كنت وقتها أتقنها، مرحباً بنا ضيوفاً أعزاء على دولة ألمانيا الديموقراطية، دولة العمال والفلاحين، مشيداً بنضالنا في مواجهة الاستبداد والإرهاب السلطوي الخ.

وقمت بكلمة مقتضبة بشكره وشكر دولة العمال والفلاحين، بقيادة الحزب الاشتراكي الموحد. وبعدها وبدون أي تفتيش جمركي أو أمني، ركبنا سيارة سوداء متوجهين نحو مستقبل أبيض ومضيء.

المسطر

القاعدة القديمة الجديدة في إطار الحفاظ على السلطة

هيئة التحرير

من الطبيعي بسبب تباين المصالح الطبقية داخل البرجوازية أن تؤدي لانقسامات واصطفافات عائدة لاختلاف في الرؤية حول الوضع الراهن ومستقبل الوضع.

تشير العديد من الدراسات ،حول هذا الأمر، أن من الاعتيادي أن تحل الخلافات عن طريق الحل التوافقي بين القوى المتصارعة أو بشكل عام وفق

تسوية تقسم الكعكة بين هذه الأطراف ومموليهم الدوليين وانعكاس هذا العامل على السوق الداخلية.

فمن هنا نأتي لقضية هامة جداً وهو أن التناقض القائم بين أجنحة البرجوازية السورية له أسبابه التاريخية، وخاصة بعد عمليات التأميم الواسعة للتجارة الداخلية والخارجية وسيطرة السلطة على العملية الاقتصادية بعقد الستينيات، فكما هو معروف فقد تم في عام ١٩٩١ إقرار قانون الاستثمار رقم ١٠ الذي أتاح للمستثمرين فرص للعمل داخل السوق الداخلية، ولعبت السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة دوراً في تضرر المنتج المحلي من جرائها مما انعكس على عملية إدارة الصراع مع السوق العالمية وانعكاس هذا الصراع على السوق الداخلية.

فمنذ تفجر الأزمة السورية في عام ٢٠١١ دخلت أجنحة البرجوازية السورية في صراع مع بعضها البعض ، وكل تيار كان له مركز إقليمي ودولي يعود إليه لتحديد سياساته ، ويبين استمرار هذا الصراع إلى الآن عملية الفرز الطبقي الحاد بين أجنحة البرجوازية السورية وفي مقدمتها الطبقة السياسية الحاكمة التي حافظت على قوتها الداخلية من خلال التدخل الإيراني والروسي وتمويلهما للسلطة السورية في صراعها مع المعارضة المسلحة من خلال القروض والاتفاقيات الخارجيتين ، فلاحظت الطبقة السياسية الحاكمة أن ديمومة وجودها في السلطة يتحتم عليها إدارة هذا الصراع وفق ما تتطلبه مصالحها الاستراتيجية ، فبدأت (وإلى الآن) بحصار القوى الاقتصادية للبرجوازية السورية التي هي خارج السلطة ، المحايدة والمعارضة ، وهذا ظهر من خلال ضريبة مرور بضائع البرجوازية السورية التي هي خارج السلطة على الحواجز على سبيل المثال لإرغام هذه القوى على التشارك غير المنصف والعادل مع رموز السلطة السورية ، وبالتالي إخضاع عملية تراكم الرأسمال الوطني لسيطرة السلطة.

هذا النهج الاستبدادي لمنع تشكل بنى مقاومة لهيمنة السلطة مبنياً على تقدير أن فقدان السيطرة على تلك البنى قد يقود لتشكل قوة سياسية موزونة قد تطيح بالسلطة أو تفرض تشاركاً عادلاً لكل الأطراف وتنازلاً من قبل السلطة عن بعض السياسات الداخلية التي قد (إذا لم نقل بالتأكيد) تفرض تسوية سياسية ستغير موازين القوى داخل البلاد، وبالتالي تشكل أكثر من مركز لصياغة القرار الوطني ، الداخلي والخارجي ، وربما تهدف السلطة لمنع تمكن هذه البرجوازية السورية التي تقع خارج سيطرة السلطة من فرض رؤيتها الاقتصادية والسياسية عبر التحالف الوطني على كامل الأراضي السورية للوصول لرؤية اقتصادية مشتركة و ندية لسياسات السلطة السورية .

فهذه القاعدة التي تتبعها السلطة لا تبشر بتسوية وطنية وفق القرارات الدولية للأزمة السورية في الأفق المنظور، فإذا لم تعي البرجوازية السورية التي هي خارج نطاق السلطة لدورها التاريخي في إنجاز التغيير الديمقراطي المطلوب، فإن الوضع سيزداد سوءاً.

هذا ما تقوم به السلطة عن طريق رموزها من خلال إحكام السيطرة الكاملة أو شبه الكاملة على العملية الاقتصادية في البلاد ، كون السيطرة عليها هو الطريق الأسلم من وجهة نظرها للحفاظ على النظام الشمولي ومرتكزاته ، وهذه الاستراتيجية كما بينا أعلاه لمنع أي تراكم رأسمالي خارج إطار السلطة يؤدي إلى الإطاحة بها أو يشكل خطر على مصالح رموز السلطة الاستراتيجية.

بالمختصر يمكن القول إن هناك توزيع جديد للثروة الاجتماعية، وعلى رأس الهرم هم رموز الطبقة السياسية الحاكمة وهم يهدفون للسيطرة على العملية الاقتصادية التي هي منبع لكل العملية السياسية، في تطوير ملحوظ للنهج الشمولي الذي كان مبنياً على سيطرة قطاع الدولة على كل منافذ العملية الاقتصادية.

أنقذوا.... مرة أخرى

مصطفى سعد

قرأت كتاب "التحليل النفسي للجريمة"، وهو يتحدّث عن الفرد المجرم من وجهة نظر علم النفس، ولا يتحدّث عن الجماعات. يؤكد علم نفس بحسب الكاتب على أنّ الجريمة ترتكب بدافع مجموعي بعيداً عن الدافع الشخصي، بما معناه أنّ الفرد ينتمي إلى جماعة هي المسؤولة عن جريمته، السبب في ذلك هو المستوى الفئوي والاجتماعي- الذي نعيشه، الجريمة لا تقتصر على القتل طبعاً.

لكن ألا يمكننا القول إنّ الجماعات يصح عليها المقياس ذاته؟ بما معناه أنّنا نستطيع أن نقول إنّ الجرائم التي تتعرّض لها الشعوب من قبل قوى احتلال أو أنظمة تنهب خيرات بلدانها وتفتك بمعارضيها هو أيضاً بسبب الجماعة التي تنتمي إليها هذه الاحتلالات أو هذه الأنظمة؟ وإن المجتمع الدولي والغرب الديمقراطي الذي يدّعي حمايته لحقوق الإنسان لم يتصرّف بشكل جدي وحقيقي للدفاع عن شعوب المنطقة التي تتعرّض لشتّى أنواع الجرائم؟

إن كنّا الأضعف فهل هذا مبرر كافٍ لأكلنا؟ أم أنّ ما يجري في القدس الشرقية ليس فيه انتهاك للإنسانية؟ وأنّ حقوق الإنسان تتمثّل في حقّ الإسرائيلي بتهجير سكان حي الشيخ جراح من بيوتهم والسكن فيها؟

تظلّ فلسطين مؤشراً هاماً على نوعية النظام الذي يحكم العالم بأسره، نظاماً وضعه الأقوياء، ومهما تضمن من قيم أخلاقية وإنسانية، فإنّ فلسطين تظلّ تذكيراً دائماً، بأنّ هذه القيم لا تسري في جميع الحالات، ومثلما إسرائيل (دولة) استثناء في كتب التاريخ، فإنّ فلسطين استثناء في الشرائع الدولية.

ومع كل انتهاك إسرائيلي كبير لبيوت الفلسطينيين يأخذ طابعاً أكثر حدة، وإن كانت هذه الانتهاكات منهجية ولم تتوقف يوماً، تطلق شريحة واسعة من شارع العالم العربي نداء استغاثة "أنقذوا..."، وعلى الرغم من قيمة هذه النداءات الرمزية بعد حملات التطبيع الواسعة التي اجتاحت العالم العربي في الأعوام الأخيرة، وارتفاع صوت مؤيدي التطبيع إلى درجة غير مسبوقة، إلا أنّ لا أحد يعلم لمن توجه هذه النداءات، في عالم يعرف العرب فيه جيداً من خبرتهم أنّ النداءات مهما اشتدّت فلن تحرّك حجراً، ولن توقف رصاصة، وفي دول أقامت السفارات الإسرائيلية داخل شوارعها منذ سنوات، نسمع نداء "أنقذوا..."، وفي دول يحكمها طغاة كان لهم دور أساسي في إخماد حركات المقاومة، نسمع نداء "أنقذوا..."، لم يقل أحد من سينقذ. وإن كانت هذه الظواهر تبدو ذات جدوى في التعبير عن حوادث مأساوية تجتاح مدن العالم الذي تأخذ سيرورة الحياة فيها نسقاً اعتيادياً، ومفهوم العدو أو "الآخر" محدد بالنسبة إلى مفهوم الوطن بأكمله. فإنّ هذه الضوضاء خرساء تماماً بالنسبة إلى عدو لم يعرف سوى لغة القوة، والسلاح، والقهر. لكن ولأجل الحقيقة وحدها، ينبغي ألا نستمرّ في لعب دور الضحية والتسليم بنظرية "المؤامرة" التي تحاك للقضاء على العرب والمسلمين، دون أن نشير بشكل واضح إلى أخطاء ترتقي لمستوى الجرائم الموصوفة ارتكبتها الأنظمة والنخب العربية بحق شعوب المنطقة قاطبة، وليس بحق الشعب الفلسطيني وحده. أهمها احتكار القضية الفلسطينية باسم الإسلام تارة، وباسم العروبة تارة أخرى، ليدافع فنان مصري صاحب شهرة واسعة عن لقائه بفنانين إسرائيليين في حفل بقول: "لكم دينكم ولي ديني". والحكم على الفعل ليس كفعل، بل بحسب الفاعل أو المفعول به، أي إعادة تأويل الفعل من خلال التهكم على الفاعل أو التقليل من شأنه أو قص جرائمه مرةً تلو الأخرى. إما أن يستنكر ويدين أو يهلل ويبارك، مثل الكثير من السوريين الذين اعتبروا الاحتلال التركي وتهجير السوريين من بيوتهم نصراً مؤزراً، وآخرون رقصوا طرباً عند تهجير أهل الغوطة وحمص وغيرها من المناطق، وكلهم ضد الاعتداء الإسرائيلي على أهالي حي الشيخ جراح. فأي نفاق وكذب وازدواجية تعيشها تلك

> **المصالح الفئوية الضيقة أو الأيديولوجيات الإقصائية التي مارستها الأنظمة الشمولية والإسلام السياسي بشقيه، السني والشيعي، ألغت حالة المقاومة الشعبية التي ضمت الشيوعي والقومي والبعثي والإسلامي على اختلاف مذاهبه، والأممي والمواطن غير الحزبي أو غير المؤدلج فقط من يريد نصرة مظلوم أو إحقاق الحق، تم إلغاء كل من سبق ليتصدّر المشهد تيار الإخوان المسلمين متمثلاً بحركة حماس، وحزب الله، وانتهت الحالة التي شهدنا بها المناضل الفنزويلي، إلبيتش سانشيز، أو الإيطالي، فونتانا، أو الذين أتوا من اليابان لأجل القضية الفلسطينية، أمثال تسويوشي أوكودايرا وكوزو أوكاموتو، ومن ألمانيا أولريكا ماينهوف، ومعهم عرب من المحيط إلى الخليج.**

النخب، وكيف يمكن للشعوب أن تثق بها وتلتف حولها؟!

النخب التي صمتت عن آلاف المعتقلين في بلدانها، أو التي ارتمت في أحضان السفارات الأجنبية، وعملت بإشراف أجهزة استخبارات إقليمية ودولية، لن يصدقها أحد بموقف انتهازي تشبه مواقفها بما يخصّ بلدانهما. أما السلطة الفلسطينية والأنظمة العربية التي لم تشغلها أي نهضة تنموية، أو ترسيخ مبادئ العدالة والديمقراطية بقدر ما شغلها ضبط الشارع وقمعه للاستمرار في الحكم، وقمع أي صوت ينادي بالحرية والتحرر، أو يتحدّث عن سوء توزيع الثروات أو الإهمال.

المصالح الفئوية الضيقة أو الأيديولوجيات الإقصائية التي مارستها الأنظمة الشمولية والإسلام السياسي بشقيه، السني والشيعي، ألغت حالة المقاومة الشعبية التي ضمت الشيوعي والقومي والبعثي والإسلامي على اختلاف مذاهبه، والأممي والمواطن غير الحزبي أو غير المؤدلج فقط من يريد نصرة مظلوم أو إحقاق الحق، تم إلغاء كل من سبق ليتصدّر المشهد تيار الإخوان المسلمين متمثلاً بحركة حماس، وحزب الله، وانتهت الحالة التي شهدنا بها المناضل الفنزويلي، إليتش سانشيز، أو الإيطالي، فونتانا، أو الذين أتوا من اليابان لأجل القضية الفلسطينية، أمثال تسويوشي أوكودايرا وكوزو أوكاموتو، ومن ألمانيا أولريكا ماينهوف، ومعهم عرب من المحيط إلى الخليج.

لن تمر عدة أيام حتى تنتهي مسألة حي الشيخ جراح، وبأي نتيجة انتهت ستخفت أصوات النداءات، يوماً تلو الآخر، وسيعود أهل الشيخ جراح إلى عزلتهم، وإن انتصروا وتراجعت إسرائيل ستعم الأفراح الوطن العربي وستتغير النداءات بسرعة، وسينسى كثر أنّ الحكاية لا تقتصر على مشهد الشيخ جراح الذي ألهب حماستهم، بل هي حكاية لها صفحات كثيرة، وستُكتب فيها صفحات غيرها مهما تكررت النداءات.

الحقوق

غلاف العدد، ص١، ص٢ (التبيئة الماركسية، تصميم ميكس ميديا) واغلب تصاميم العدد ، رامز باكير،-ص٤ سبق ونشر في العدد ٣٦ في جريدة المسار الشهرية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٠، ص١١ سبق ونشر في العدد ٥٧ في جريدة المسار الشهرية بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠٢١-ص١٣ سبق ونشر في العدد ٥٨ في جريدة المسار الشهري، ونشر المقال الاصلي بالغة التركية في جريدة بيرغن - ص١٥ سبق ونشر في جريدة المسار الشهرية ، العدد ٣٠ ، وجريدة الاخبار اللبنانية- ص٢١ سبق ونشر في العدد ٥٨ في جريدة المسار الشهرية، المقال الصلي بالغة الانكليزية، نشر بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٥ من قبل مركز «Taylor and Francis» المتخصص بنشر أبحاث ومقالات أكاديمية. المراجع بالهامش في اسفل المقال- ص٢٧، «صورة الشاه بندر و سلطان الاطرش»، تم الحصول على الصورة من ارشيف «التاريخ السوري المعاصر» ص٢٧، سبق ونشر في العدد ٤٥ في جريدة المسار الشهرية بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠٢١، ص٣٢ ، سبق ونشر في العدد ٣٢ في جريدة المسار الشهرية بتاريخ ٢٩-٩-٢٠١٩.-ص٣٣، سبق ونشر في العدد ٤٦ بعنوان «من زوايا الذاكرة ٤، مرحلة اللجوء» في جريدة المسار الشهرية بتاريخ ١٤-١٢-٢٠٢٠.-ص٣٦، «القاعدة القديمة الجديدة، سبق ونشر في العدد ٥٩ في جريدة المسار الشهرية بتاريخ ٣١-١٢-٢٠٢١.- ص٣٨، سبق ونشر في العدد ٥٢ في جريدة المسار الشهرية، وايضاً على موقع ليفانت، بتاريخ ١٧ أيار ٢٠٢١.

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٢

تحتفظ جريدة المسار الصادرة عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بحقوق ملكيتها للمواد المنشورة ، ويتطلب إعادة نشر أي مادة إلكترونيّاً أو ورقيّاً الحصول على موافقة مجلس إدارة جريدة المسار مع الإشارة إلى المصدر.